الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/55/10
7 October 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الخامسة والخمسون
جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الخامسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف
في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية في جدول أعماله ٤

ألف- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً ٤

باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير التجارة والأداء التصديري في أفريقيا ٦

جيم- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة ٨

دال - إجراءات أخرى اتخذها المجلس ١٠

ثانياً - ملخص الرئيس ١١

ألف- البيانات الافتتاحية ١١

(A) GE.08-51976 221008 231008

المحتويات (*تابع*)

الصفحة

ثانياً – (*تابع*)

باء – الجزء الرفيع المستوى: التجارة والقدرات الإنتاجية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية ١٣

جيم– الترابط: تعبئة الموارد من أجل التنمية – أسعار السلع الأساسية، والقدرة الإنتاجية، والعرض والتوزيع..... ١٧

دال – استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل عقد ٢٠٠١–٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً..... ١٩

هاء – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير التجارة والأداء التصديري في أفريقيا ٢٣

واو – تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور التنمية..... ٢٥

زاي – استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة: السياسات المالية والاستثمار المنتج فيما يتصل بالتجارة والتنمية..... ٢٨

حاء – الاستثمار من أجل التنمية: الشركات عبر الوطنية، والهياكل الأساسية، والتنمية ٣٠

طاء – إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي..... ٣٢

ياء – استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد ٣٣

كاف– تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ٣٤

لام – جلسة استماع مع المجتمع المدني..... ٣٦

ميم– تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الحادية والأربعين (جنيف، ٤–٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) ٣٧

نون – تقارير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية..... ٣٨

سين – تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ وما لهذه الدورات من تأثير. ٣٩

ثالثاً – المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل..... ٣٩

ألف – افتتاح الدورة ٣٩

باء – انتخاب أعضاء المكتب..... ٣٩

المحتويات (*تابع*)

الصفحة

ثالثاً - (*تابع*)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ٤٠

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض..... ٤٠

هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للمجلس ٤٠

واو - تعيين الأعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠٠٩ ..... ٤٠

زاي - تسمية الهيئات حكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس ٤١

حاء - تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس..... ٤١

طاء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات..... ٤١

ياء - عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٨ ..... ٤١

كاف- استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)..... ٤١

لام - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس ٤٢

ميم - اعتماد التقرير ٤٢

المرفقات

المرفق

الأول - جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية..... ٤٣

الثاني - الحضور..... ٤٦

مقدمة

عقدت الدورة الخامسة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وعقد المجلس خلال الدورة ١١ جلسة عامة، هي الجلسات ١٠١٩ إلى ١٠٢٩.

أولاً – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية في جدول أعماله

ألف – استعراض التقدم المحرَز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١–٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٩٣(د–٥٥)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١– *يرحب* بالتحسن الذي طرأ مؤخراً في الأداء الاقتصادي للعديد من أقل البلدان نمواً، وبالأخص في بلوغ معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٧ في المائة، ولكنه *يعرب عن القلق* إذ لا يزال النمو هشاً وإزاء تأخر أقل البلدان نمواً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، رغم إحراز بعض التقدم في مجالي التعليم الابتدائي والقضاء على الفوارق بين الجنسين. وستبقى تنمية هذه البلدان تشكل أولوية رئيسية بالنسبة إلى المجتمع الدولي؛

٢– *يدعو* الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى النظر في التوصيات بشأن السياسات العامة والواردة في *تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٨: النمو والفقر وشروط الشراكة الإنمائية* لدى تصميم السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، وكذلك عند تحديد شروط الشراكة الإنمائية؛

٣– *يؤكد مجدداً* أن النمو المستدام في أقل البلدان نمواً لا يمكن أن يتحقق استناداً إلى الطفرة في السلع الأساسية وحدها بل يتطلب التنويع في إطار دولة تمكينية، أي دولة تشجّع على انتهاج سياسات الشفافية والمساءلة والتنمية الفعالة من أجل تعزيز جملة أمور منها الإنتاجية الزراعية والقدرات الإنتاجية المحلية، فضلاً عن توسيع فرص العمل المنتج عن طريق الاستثمار العام الذي يشجع الاستثمار الخاص بشكل فعال؛

٤– *يحث* أقل البلدان نمواً على تولي قدر أكبر من زمام الأمور بشأن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية عن طريق تصميم وتنفيذ سياسات إنمائية وطنية شاملة مناسبة لاحتياجاتها الخاصة. ولدى قيامها بذلك، ينبغي أن تسعى جاهدة لتعبئة موارد محلية، بما فيها العائدات من السلع الأساسية متى توفرت وكانت مناسبة، وبناء القدرات والإدارة الرشيدة للدولة على المستويات كافة، بما في ذلك عن طريق اعتماد سياسات للإدارة التي تساعد على الشفافية، مع مراعاة خطة عمل أكرا المعتمدة في المنتدى الثالث الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونات؛

٥– *يحث* شركاء أقل البلدان نمواً في مجال التنمية على تقديم دعم حثيث للريادة القطرية في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والمساعدة في تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على ممارسة هذه الريادة، باعتبارها حجر الزاوية في الفعالية الإنمائية للمعونات؛ وينبغي أن يشمل ذلك، في جملة أمور، الترويج للحلول الإنمائية المحلية المنبت فضلاً عن مواصلة تغيير طبيعة الاشتراطات المرتبطة بالسياسات، كما اتفق عليها في جدول عمل أكرا (الفقرة ٢٥)؛

٦- *يدعو* أقل البلدان نمواً إلى أن تشدد، لدى تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الخاصة بها، على القطاعات والهياكل الأساسية المنتجة وأن تكون طلباتها للحصول على المعونة داعمة لهذا التوجه؛

٧- *يدعو* الشركاء الإنمائيين إلى الوفاء بالتزاماتهم من حيث زيادة حجم المعونة التي يقدمونها، وبالأخص لأقل البلدان نمواً، وتوفير معونة ذات محتوى ينسجم مع الأولويات الإنمائية التي حددتها أقل البلدان نمواً في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، مع المراعاة الواجبة لبناء الأساس الإنتاجي لاقتصادات هذه البلدان، بما في ذلك من خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة، ومن ثم المساعدة على إنهاء الاعتماد على المعونة. وفي بعض الحالات، قد يتطلب الأمر إعادة التوازن إلى طلب المعونة وتقديمها؛

٨- *يوصي* بأن يقوم الأونكتاد، في إطار استرايتجية النشر التي ينتهجها لنشاطه في مجال تحليل السياسات والبحوث، بتعزيز تبادل التجارب وأفضل الممارسات القطرية فيما بين أقل البلدان نمواً في مجال التجارة والتنمية والمجالات المترابطة وهي المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

٩- *يقر* بالمساهمة الكبيرة لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وبناء القدرات في مساعدة أقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد أن يكثّف مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، بالتعاون مع المؤسسات المشاركة الأخرى، وأن يساهم في تعزيز قدرات البلدان من أجل الفعالية في إدارة وتنفيذ ورصد إدماج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية في أقل البلدان نمواً؛

١٠- *يقر* بالمساهمة الكبيرة للإطار المتكامل المعزز، الذي يعد الأونكتاد أحد الوكالات المشاركة فيه، ويدعو أمانة الأونكتاد إلى تكثيف تعاونها مع الإطار المتكامل المعزز من أجل تكميل ما يقوم به من أنشطة في مجال التعاون التقني وبناء القدرات لصالح أقل البلدان نمواً؛

١١- *يدعو* الأونكتاد إلى أن يقدّم، في إطار ولايته، مساعدة تقنية لأقل البلدان نمواً التي يعاني العديد منها من آثار ما هو سائد حالياً من أزمة غذاء وتغير المناخ وكوارث طبيعية؛

١٢- *يدعو* المانحين والبلدان الأخرى القادرين على تقديم مساهمة إلى صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً إلى القيام بذلك وإلى تجديد موارد الصندوق بانتظام، بغية تنويع مصادر التمويل، نظراً إلى أن الصندوق لم يتلق حتى الآن سوى مساهمات عدد قليل من المانحين؛ فالصندوق الاستئماني يظل وسيلة هامة مكملة لموارد الميزانية العادية، للمبادرة بأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً وتصميم وتنفيذ تلك الأنشطة؛

١٣- *يدعو* الأونكتاد إلى تعزيز تركيزه الخاص على احتياجات أقل البلدان نمواً في جميع مجالات ولايته والمساهمة، حسب الاقتضاء، في المؤتمر الرابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً المقرر عقده في نهاية العقد الجاري تماشياً مع الفقرة ١١٤ من برنامج عمل عقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً وقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٦٢؛

١٤- *يشجع* الأونكتاد على أن يضطلع، في إطار ولايته وتماشياً مع سياساته في مجال النشر، بما في ذلك عن طريق تعزيز عملية رصد موارد الميزانية العادية، بمزيد من الدراسات عن قطاعات ذات أهمية محددة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، ولا سيما القطاعات الجديدة وغير التقليدية، من أجل تحسين الفرص التجارية واحتمالات النمو في هذه البلدان؛

١٥- *يدعو* الأونكتاد إلى أن يعيد تخصيص، في حدود الموارد المتاحة، جزءاً من الميزانية العادية لتمويل *تقرير أقل البلدان نمواً*. فلا ينبغي أن يكون هذا التقرير متوقفاً على التمويل الطوعي. *ويشجع* المجلس الأونكتاد على زيادة فعاليته التنفيذية كيما تتوفر هذه الأموال الضرورية للتقرير بأقل إرباك ممكن لأنشطة الأونكتاد الأخرى.

الجلسة العامة ١٠٢٩
٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير التجارة والأداء التصديري في أفريقيا

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٩٤(د-٥٥)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يرحب* بتقرير أمانة الأونكتاد لعام ٢٠٠٨ المعنون *التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء التصديري بعد تحرير التجارة: بعض الأنماط والرؤى السياساتية*، *ويحيط علماً* بما انتهى إليه التقرير من أن تطوير التصدير يقتضي أكثر من تحرير التجارة وأن السياسات التكاملية ضرورية للتصدي لمختلف العوامل المقيدة لقدرة البلدان في مجال العرض، حتى تتمكن البلدان الأفريقية من الاستفادة من فرص التصدير؛

٢- *يدرك* مدى الجهود التي بذلتها البلدان الأفريقية في مجال تحرير التجارة بصفة انفرادية وإقليمياً وعلى الصعيد متعدد الأطراف على مدى السنوات الخمس وعشرين الماضية، والآثار الإيجابية التي لم يُستفد منها بشكل تام والتي ستقتضي إعمالاً كاملاً للجهود المتواصلة المتكاملة؛ *ويلاحظ بقلق* أن الأداء التصديري ضعيف نسبياً، لا سيما من حيث التنويع في منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، كما يتبين ذلك من انخفاض حصة أفريقيا في السوق من ٦ في المائة من إجمالي صادرات العالم من البضائع في ١٩٨٠ إلى ٣ في المائة عام ٢٠٠٧، على نحو ما سجله *الدليل الإحصائي للأونكتاد لعام ٢٠٠٨*؛

٣- *يدرك أيضاً* أثر تضاؤل الامتيازات التجارية للبلدان الأفريقية، مما ترتبت عليه آثار في كل من التجارة والتنمية. وفي هذا السياق، ثمة حاجة إلى إيجاد حلول فعالة ملائمة لمشكلة تضاؤل الامتيازات، بما في ذلك حلها على أساس نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، من أجل معالجة مسألتي فرص الوصول إلى الأسواق والتنويع بالنسبة إلى بلدان الأفريقية؛

٤- *يؤكد من جديد* أن على كل بلد أفريقي أن يتحمل المسؤولية في المقام الأول عن تنميته، مراعياً في ذلك ما قد يكون لبيئة دولية مواتية من دور. وفي هذا الصدد، ينبغي لاستراتيجيات التنمية الوطنية في أفريقيا أن تشمل، عند الاقتضاء، اعتماد تدابير قطاعية من جانب العرض مثل مجموعات الحوافز، وتعزيز الإنتاجية والإصلاحات المؤسسية، مع استهداف جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك السياسات النقدية، من أجل تحسين استجابة البلد في مجال العرض إلى فرص التصدير الناتجة عن تحرير التجارة؛

٥- *يلاحظ بقلق* أثر الأزمة الغذائية الحالية في عدة بلدان أفريقية *ويشدد* على أهمية الاستراتيجيات الإنمائية للقطاع الزراعي بوصفها سبيلاً إلى تشجيع تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وخفض احتمالات وقوع الأزمات في المستقبل، كأن تتخذ مثلاً تدابير ترمي إلى ما يلي: (أ) زيادة استثمار القطاع العام في الزراعة، مع مراعاة اتفاقات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المتعلقة بتخصيص حصة أكبر من الميزانيات الوطنية للزراعة؛ و(ب) تقديم الحوافز المالية لتحديث القطاع؛ و(ج) وضع برامج لتنويع الصادرات؛

٦- *يشدد على* أن السياسات الهيكلية التي تضعها الحكومات الوطنية وبدعم من الشركاء الإنمائيين، عند الاقتضاء، من أجل تعزيز قطاع الصناعة التحويلية ينبغي لها أن تركز على ما يلي: (أ) إحداث هياكل أساسية موثوقة تدعم كفاية الإنتاج والصادرات؛ و(ب) تشجيع الشركات على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة من خلال زيادة إنتاجية اليد العاملة وتطوير القدرات التكنولوجية؛ و(ج) تشجيع إحداث أسواق أوسع وشركات أكبر، من أجل الاستفادة من وفورات الحجم، مع اتخاذ إجراءات لدعم المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٧- *يأسف* لضعف التبادلات التجارية الداخلية بين البلدان الأفريقية *ويدرك* أن تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك الفرص الكامنة التي تتيحها الشراكات بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب، من شأنه أن يساعد البلدان الأفريقية على زيادة صادراتها، مما قد يمكنها من التنويع مبتعدة بذلك عن السلع الأولية السائبة التقليدية إلى منتجات دينامية في الأسواق؛

٨- *يدعو* الشركاء التجاريين لأفريقيا إلى مواصلة فتح أسواقهم في وجه المنتجات التي تحظى باهتمام البلدان الأفريقية في مجال التصدير ومواصلة تزويد هذه البلدان بالمساعدة فيما يتعلق بتعزيز قدرتها على التكيف مع المعايير التقنية العالية، لا سيما فيما يخص المعايير الغذائية والصحية؛

٩- *يدعو كذلك* الشركاء التجاريين لأفريقيا إلى التعجيل بالتصدي لآثار الحواجز غير الجمركية، والزيادات القصوى في التعريفات وتصاعد التعريفات، بما في ذلك على الصادرات الزراعية لأفريقيا، مما يعيق التنويع؛ ولهذا الغرض، *يدعو* جميع البلدان، من جملة أمور، إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية مفروضة أو حصص محددة، على نحو ما نص عليه الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارية العالمية؛

١٠- *يؤكد* أن للبلدان المانحة والمنظمات متعددة الأطراف ذات الصلة دوراً حاسماً في مساعدة البلدان الأفريقية، بما في ذلك من خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة، وتحسين قدرتها الإنتاجية والتصديرية؛

١١- يشجع الأونكتاد على أن يواصل، في نطاق ولايته، وعلى النحو المتفق عليه في اتفاق أكرا، تحليله النقدي الدقيق وأن يسعى إلى نشر نتائج أبحاثه على نطاق أوسع.

الجلسة العامة ١٠٢٩
٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

جيم – استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

المقرر ٤٩٥(د–٥٥)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١– *يحيط علماً* مع التقدير بأنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد ويُعرب عن امتنانه للدعم المستمر المقدم من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف؛

٢– *يؤكد من جديد* دور الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية باعتبارها آلية للمشاورات فيما بين الدول الأعضاء بشأن جميع القضايا المتعلقة بالتعاون التقني؛

٣– *يشير* إلى مقرره ٤٩٢(د–٥٤) والفقرات ٢١٥(ج)، و٢١٦، و٢١٧ من اتفاق أكرا فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة الاتساق في تخطيط وتنفيذ برامج التعاون التقني وزيادة التنسيق بين الشعب فيما يخص برامج وأنشطة المساعدة التقنية، بما في ذلك تبسيط العمليات عن طريق استخدام المجموعات والبرامج المواضيعية؛

٤– *يرحب* بإنشاء المجموعات المواضيعية السبع عشرة – بما في ذلك الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين والمتعددة السنوات، الحالية والمقترَحة – *ويدعو* الأمانة إلى أن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، عملية التجميع فيما يتعلق بعدد المجموعات وكذلك في نطاق كل مجموعة، بحسب الاقتضاء، دون الانتقاص من نطاق التنفيذ ومضمونه وطريقته؛

٥– *يدعو* الجهات المانحة والجهات المانحة المحتمَلة التي يمكنها تقديم مساهمات متعددة السنوات إلى الصناديق الاستئمانية المواضيعية المُنشأة حديثاً إلى أن تفعل ذلك؛ *ويحث* الأمانة على تقديم المعلومات الإدارية المتعلقة بالصناديق الاستئمانية، والجهات المانحة على تزويد الأمانة بالتوجيهات المالية اللازمة لإنشاء الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين وإقفال المشاريع المُنجزة؛ *ويشجع* على زيادة الاتصالات الاستباقية فيما بين الأمانة والجهات المستفيدة والجهات المانحة، بغية إحراز تقدم في عملية إنشاء المجموعات؛

٦– *يحيط علماً* مع الاهتمام بالمعلومات المتعلقة بطلبات الحصول على المساعدة التقنية *ويطلب إلى* الأمانة تزويد الدول الأعضاء بأحدث المعلومات عن هذه الطلبات، وعن متابعتها، بصورة منتظمة. ويمكن أن تشكل هذه المعلومات أساساً لمزيد من النقاش فيما بين البلدان المستفيدة والجهات المانحة وأمانة الأونكتاد بشأن السبل الممكنة لترجمة الطلبات إلى إجراءات، وقد تساعد الأمانة والدول الأعضاء في تحديد مجالات تركيز الأونكتاد فيما يتعلق بالتعاون التقني في نطاق ولايته؛

٧– *يطلب* إلى الأمانة أن تُدرج في جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بنداً بشأن التفاعل بين الأمانة والجهات المستفيدة والجهات المانحة المحتمَلة فيما يتعلق بالتعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد وفقاً للفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرا؛

٨- *يلاحظ* أن "البوابة" الجديدة المتعلقة بالتعاون التقني للأونكتاد قيد الإنشاء وأنها ينبغي أن تكون أداة مفيدة لتحسين الشفافية، ووصف برامج الأونكتاد للمساعدة التقنية ، وتحديد احتياجات البلدان النامية وأولوياتها؛

٩- *يلاحظ* مع الارتياح مشاركة الأونكتاد النشطة في العمليات المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بعملية توحيد الأداء وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة ودوره الرائد داخل مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، *ويقدِّر* الدعم المستمر الذي تقدمه الدول الأعضاء إلى هذه الآلية المشتركة بين الوكالات؛

١٠- *يشجِّع* أمانة الأونكتاد على تعزيز الجهود المتعلقة بإدماج القضايا الاقتصادية والقضايا المتصلة بالتجارة في أُطُر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والخطط الاستراتيجية للتنمية الوطنية، وورقات استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك عن طريق مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في القيام بذلك وفقاً للفقرة ٩٠'١' من اتفاق أكرا، *ويطلب* إلى الأمانة تزويد الدول الأعضاء بأحدث المعلومات في هذا الشأن بصورة منتظمة؛

١١- *يدعو* أمانة الأونكتاد إلى بحث إمكانيات زيادة العدد الإجمالي للدورات التدريبية المتعلقة بالقضايا الأساسية لجدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الدورات التي صدر تكليف بها بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك) والأنشطة الأخرى لبناء القدرات، بما في ذلك شبكة المعهد الإلكتروني والتدريب التجاري؛

١٢- *يلاحظ* أهمية زيادة التعاون بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في ميدان المساعدة التقنية، مع تركيز كل منهما على مزاياه النسبية؛

١٣- *يشجع* الدول الأعضاء على أن تضم إلى وفودها موظفين ميدانيين في البلدان المستفيدة يشاركون بصورة مباشرة في تنفيذ التعاون التقني لكي يشاركوا في دورات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ويقدموا، من وجهة نظرهم، تقييماً لتأثير المساعدة التقنية في بلدانهم، *ويشجع* في هذا الشأن الأونكتاد على تيسير استخدام تسهيلات المؤتمرات الإلكترونية للسماح بأوسع مشاركة ممكنة؛

١٤- *يدعو* الجهات المانحة والبلدان التي يمكنها تقديم أموال لمساعدة الموظفين الميدانيين في البلدان المستفيدة على المشاركة في مناقشة الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية إلى أن تفعل ذلك؛

١٥- *يقترح* أن تُجري مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين تقييماً، بقيادة الأونكتاد، في غضون سنة تقريباً من تنفيذ كل حلقة عمل تدريبية للمنسقين المقيمين في إطار مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، لتحديد مدى إدراج قضايا التجارة والقضايا المتصلة بالتجارة في أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الجلسة العامة ١٠٢٧
٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

دال – إجراءات أخرى اتخذها المجلس

التطور التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الحادي والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (نيويورك، ١٦ حزيران/يونيه – ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨)

أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠٢٧، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بالتقرير السنوي الحادي والأربعين للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (A/63/17).

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الحادية والأربعين (جنيف، ٤–٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)

أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠٢٧ أيضاً بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الحادية والأربعين (ITC/AG(XLI)/216).

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠٢٧ أيضاً بالتقرير الذي أعدته الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، وعن مساهمة الأونكتاد في هذا المجال (TD/B/55/7).

تقريرا الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠٢٧ أيضاً بتقريري الفرقة العاملة عن دورتها الخمسين (TD/B/WP/200) ودورتها الحادية والخمسين (TD/B/WP/206) وأقر الاستنتاجات المُتفق عليها الواردة في التقريرين، بما في ذلك تغيير اسم الفرقة العاملة الذي أصبح "الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية".

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد

اعتمد المجلس في جلسته العامة ١٠٢٧ أيضاً مشروع المقرر الوارد في تقرير الفرقة العاملة عن دورتها الحادية والخمسين (TD/B/WP/206) (انظر الفرع جيم أعلاه).

التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ والآثار ذات الصلة

أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠٢٧ أيضاً بالتقرير الشفوي الذي قدمه رئيس الدورة الرابعة والخمسين للمجلس عن هذا البند.

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠٢٨ أيضاً بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/55/2) وقرَّر وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، أن يتضمن تقرير المجلس إلى الجمعية العامة عن دورته الخامسة والخمسين سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند (انظر الفصل الثاني، الفرع كاف، أدناه).

جلسة استماع للمجتمع المدني

أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠٢٩ (ختامية) بملخص جلسة الاستماع الوارد في الوثيقة (TD/B/55/L.2/Add.1).

اختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماعات الخبراء لسنة واحدة

وافق المجلس في جلسته العامة الختامية أيضاً على المواضيع التي ستتناولها اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماعات الخبراء لسنة واحدة وعلى اختصاصاتها، وطلب إلى الأمانة أن تُصدر التجميع كوثيقة رسمية (TD/B/55/9).

الدورة التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية

طلب المجلس، في جلسته العامة الختامية، إلى المكتب الموسَّع أن يجتمع خلال الأسبوع التالي ليتخذ قراراً بشأن عقد دورة تنفيذية في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ويُحدد جدول أعمالها بهدف المساهمة في مؤتمر المتابعة الدولي المُقبل المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في الدوحة بقطر.

ثانياً – ملخص الرئيس[(١)]

ألف– البيانات الافتتاحية

١– أعربت الوفود عن بالغ قلقها إزاء الوضع الاقتصادي العالمي الهش، ولا سيما إزاء عدم الاستقرار وعدم اليقين السائدين في الأسواق الدولية لرؤوس الأموال والعملات والسلع الأساسية. وذكرت الوفود أن الأزمة الغذائية المستمرة تستحق بشكل خاص أن يُعنى بها المجتمع الدولي بجدية. ومستقبل الاقتصاد العالمي سيتوقف على كيفية تجاوب الحكومات، فردياً وجماعياً، مع تلك المشاكل.

---

(١) تَرِد الصيَغ الإلكترونية للبيانات التي أدلى بها أعضاء الوفود مدرجةً في موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت بالشكل واللغة اللذين ترد بهما. وترد أيضا مدرجةً في الموقع الملفات الصوتية (باللغة الأصلية/بالإنكليزية) للبيانات العامة والبيانات التي أدلي بها في الجزء الرفيع المستوى، ضمن مواد أخرى. وللاطلاع على الخطابات والملفات الصوتية، انظر الموقع www.unctad.org/meetings واختَر الهيئة الحكومية الدولية والدورة المطلوبتين، ثم اضغط على كلمة "البرنامج".

٢- والتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم يكن متساوياً في مختلف مناطق العالم النامي، وقد سُجل أخطر ضعف في الأداء في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. فعلاً، فإن الوضع الاقتصادي العالمي الحالي يشكل صعوبات خطيرة بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية المستوردة للغذاء والطاقة. ومع ذلك، تعتقد الوفود أنه لا يزال من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع المناطق، شريطة وجود جهود سياسية متضافرة من جميع الأطراف المعنية. وتطوير القدرات الإنتاجية يجب أن يكون في صلب الجهود الرامية إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى وخلق عمالة منتجة ومُرضية. وبذلك الخصوص، شددت بعض الوفود على الحاجة إلى إعادة التوازن للمعونة الدولية لضمان إيجاد ما يكفي من الاستثمار في الهياكل الأساسية والقطاعات المنتجة - بما في ذلك قطاع الزراعة - في البلدان النامية. وتعتزم بعض البلدان المتقدمة مضاعفة مساعدتها الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا. واعتبرت الوفود أنشطة المعونة لأغراض التجارة مكملاً هاماً للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٣- وشددت وفود عديدة على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق أكرا. ونظراً للآفاق الاقتصادية الهشة، دعت الوفود - ولا سيما منها وفود البلدان النامية - الأونكتاد إلى المساهمة بمزيد من الفعالية في النقاش الإنمائي العالمي وفي آلية الأمم المتحدة الإنمائية. وأثنت عدة وفود على الأونكتاد لما أصدره مؤخراً من منشورات رئيسية وحثت الأمانة على مواصلة اقتراح حلول مجدية وعملية للمشاكل الاقتصادية العالمية. كما رحبت الوفود بالجهود التي بذلها الأونكتاد بالفعل لتنفيذ اتفاق أكرا، بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة توجيهية للإشراف على الصناديق الاستئمانية وجمعها.

٤- ولما كانت التجارة تشكل ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي، أعربت وفود عديدة عن بالغ القلق إزاء تباطؤ جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وارتأت الوفود أن النجاح في تحقيق نتائج ذات وجهة تنموية من شأنه أن يكون الإطار الأفضل المتاح لتدارك الانحرافات الطويلة العهد في التدفقات التجارية. ولاحظت الوفود أن تكلفة إخفاق جولة الدوحة تكون كبيرة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً التي لا يسعها إلا أن تمارس سلطة تفاوضية محدودة في الاتفاقات التجارية الثنائية أو الإقليمية، أي بالتأكيد أقل بكثير مما يمكن أن تفعله في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف. وحثت الوفود الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على التفكير في استئناف المفاوضات في وقت مبكر. واقترحت أن يلعب الأونكتاد دوراً بنّاءً في إثبات أن نجاح جولة الدوحة من شأنه أن يخدم مصالح الجميع بأحسن ما يمكن. ووجهت الوفود نداء إلى جميع الشركاء الرئيسيين في التفاوض، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة، لتوفير إمكانية وصول جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون أية رسوم جمركية أو حصص.

٥- وأعادت الوفود تأكيد أن ولاية الأونكتاد تتألف من ثلاث ركائز - بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والتعاون التقني - وأعادت تأكيد دور الأونكتاد بوصفه جهة الوصل في منظومة الأمم المتحدة من أجل المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وأيد عدد من الوفود العناية التي يوليها الأونكتاد لفئات محددة من البلدان، مثل أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، فضلاً عن سائر الاقتصادات الصغيرة الأخرى الضعيفة هيكلياً والسريعة التأثر. وأعربت عدة وفود من البلدان النامية عن تقديرها لعمل الأونكتاد بشأن الترتيبات التجارية الإقليمية وبشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. لكن حتى وإن ازدادت إمكانية الوصول إلى الأسواق نتيجة لتحرير التجارة فإن المبادرات المتخذة في سياق منظمة التجارة العالمية لم يتسن للبلدان النامية، وأقل البلدان نمواً بشكل خاص، الاستفادة منها كلياً بسبب القيود المتأصلة فيها في جانب العرض.

٦- وأبدت وفود عديدة من البلدان النامية تأييدها لإشراك الأونكتاد في التعاون فيما بين الوكالات في إطار مبادرة التجارة من أجل التنمية، وأعربت عن أملها في مزيد تركيز الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً على برامج بناء قدرات أقل البلدان نمواً فيما يتصل بالتجارة، وفي الأخذ بمشاغل التجارة والتنمية في خطط التنمية الوطنية وورقات استراتيجيات الحد من الفقر. وعلى نحو مماثل، حثت عدة وفود الأونكتاد على العمل مع مؤسسات بريتون وودز، من بين جهات أخرى، لتحقيق قدر أكبر من التماسك في وضع السياسات الاقتصادية.

٧- واقترحت الوفود بذل الجهود لتعزيز عمل الترتيبات التجارية الإقليمية وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دون الإخلال بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. كما اقترحت الوفود إيلاء عناية خاصة للفقرة ٤١ من اتفاق أكسرا بشأن مساعدة مجموعات محددة من البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً. وتحقيقاً لتلك الغاية يجب تعميم المسائل ذات الصلة بأقل البلدان نمواً في جميع الشُّعب؛ ويجب مد شعبة أفريقيا، وبرامج أقل البلدان نمواً، والبرامج الخاصة بالمزيد من الموارد المالية والبشرية؛ ويجب إيلاء الأولوية للتعاون التقني من أجل أقل البلدان نمواً.

باء - الجزء الرفيع المستوى: التجارة والقدرات الإنتاجية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتَّفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية[٢]

١- النقاط الرئيسية

٨- تثير البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة المتسمة بتواتر أزمات الغذاء والطاقة والمال قلقاً جدياً، الأمر الذي يجعل مواجهة التحديات الإنمائية أشد صعوبة. وفي هذا السياق، يمكن أن تؤدي التجارة دوراً رئيسياً. فالتجارة مُحرِّك النمو، والنمو أساس التنمية. ويبقى تعزيز الوصول إلى الأسواق أمراً حاسم الأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية، ولكن يجب أن تتوافر لكل بلد أيضاً القدرة الإنتاجية اللازمة للمشاركة في التجارة بنجاح. وستحتاج بلدان نامية كثيرة للمساعدة في هذا المجال، ومن الضروري تصحيح الاختلال المتزايد بين المساعدة المقدمة للتنمية الاجتماعية والمساعدة الرامية إلى تطوير البنية التحتية الاقتصادية والقدرات الإنتاجية، بما في ذلك في القطاع الزراعي. ولا بد أيضاً من تحسين الفعالية

---

(٢) قدّم المتحدثون الرئيسيون التالية أسماؤهم عروضاً وشاركوا في النقاش التفاعلي:

صاحبة السعادة السيدة مونيك نسانزاباغانوا، وزيرة التجارة والصناعة، رواندا

صاحب السعادة السيد تيميستوكليس مونتاس، وزير الاقتصاد والتخطيط والتنمية، الجمهورية الدومينيكية

السيد ياسوو هاياشي، الرئيس وكبير الموظفين التنفيذيين، المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية

صاحب السعادة السيد إنريكِه أ. مانالو، نائب وزير الخارجية، الفلبين

صاحبة السعادة السيدة لينيو موليسي، معاوِنة وزير الداخلية، ليسوتو

السيدة آليسيا بارسينا، الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

السيدة ميا هورن آف رانتزين، نائبة المدير العام، الهيئة السويدية للتنمية الدولية.

الإنمائية للمساعدة عن طريق زيادة الشفافية والارتقاء بمستوى الشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيز قدرة البلدان على تولي زمام الأمور فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية الوطنية. والسياسات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي مرشحة أكثر من غيرها لتحقيق الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. وستكون هذه السياسات أكثر فعالية في "دولة تمكينية"، أي في دولة توفر التسهيلات اللازمة لا في دولة تمتنع عن التدخل أو تُكثِر من التدخل، بل تزداد فعالية هذه السياسات أكثر عندما يكون القطاع الخاص شريكاً كاملاً في التنمية. ولا بد أيضاً من اتِّباع نهج متعدد الأطراف ومعزّز.

٢- التوصيات المقدمة من المشارِكين

٩- إذا أريد توفير فرصة واقعية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فلا بد من التحرُّك منذ الآن. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، قدم المشارِكون في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية الاقتراحات التالية لعرضها على نظر المجتمع الدولي:

(أ) إدماج الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن استراتيجية للتنمية الاقتصادية أوسع نطاقاً، لأن التركيز على أهداف بعينها من الأهداف الإنمائية للألفية بمعزل عن غيرها لن يكون مستداماً على الأرجح. وينبغي زيادة التركيز على الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرات الإنتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، وتطوير البنية التحتية في سياق الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب زيادة الدخل الخاص (استناداً إلى العمالة المنتِجة) بالاقتران مع تحسين الاستفادة من الخدمات العامة (مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي)؛

(ب) تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بسبل تعبِّر عن الحقائق العالمية الراهنة، بما في ذلك الحضور المتزايد للجهات المانحة والخيرية الجديدة. وقد أبرز تردّي الآفاق العالمية الحاجة إلى تعزيز الشراكة؛

(ج) إعادة توجيه دور الدولة بحيث تتصرف كدولة تمكينية لا يقتصر دورها على تصحيح اختلالات السوق بل تشارك أيضاً بنشاط في تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتتصدى أيضاً للصدمات بفعالية؛

(د) تعزيز قدرة البلدان الفعلية على تولي زمام الأمور فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل زيادة الفعالية الإنمائية للمساعدة؛

(هـ) النظر إلى الأزمة الغذائية، التي تعرقِل التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، باعتبارها إخفاقاً إنمائياً طويل الأجل لا مجرد مشكلة طارئة قصيرة الأجل؛

(و) النظر إلى مشاكل تغير المناخ وأمن الطاقة باعتبارها قضايا شاملة للقطاعات حاسمة الأهمية في سياق تنمية القدرات الإنتاجية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتزايد التأثر بأزمات الطاقة والكوارث الطبيعية ويمكن أن يعرقِل على نحو لا يستهان به التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ز) مواصلة السعي للتوصل إلى خاتمة ناجحة لجولة الدوحة للمحادثات التجارية والخروج منها بحصيلة تدابير إنمائية مهمة. ويمكن أن تُشكِّل زيادة فرص الوصول إلى الأسواق وما ينشأ عنها من فرص تجارية آليةً قوية لتوليد

الموارد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن أن تكون لها آثار مباشرة في العمالة والفقر. ويجب على وجه السرعة تنفيذ التدابير الرامية إلى السماح لجميع أقل البلدان نمواً بالوصول إلى الأسواق معفاة من الرسوم ومن نظام الحصص؛

(ح) تنفيذ مبادرة "المعونة من أجل التجارة" دون إبطاء وبصرف النظر عن نتائج جولة الدوحة؛

(ط) الارتفاع بمستوى المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تماشياً مع الالتزامات القائمة، وإعادة توزيع مكوِّنات المساعدة بحيث يُخصَّص نصيب أكبر للقطاعات المنتِجة وللبنية التحتية الاقتصادية؛

(ي) قلب التراجُع في نصيب القطاع الزراعي من المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ك) اعتماد سياسات جديدة ومخططات تعاونية في كل من بلدان المنشأ والبلدان المستفيدة من أجل تعزيز دور التحويلات باعتبارها شكلاً محتملاً من أشكال الاستثمار المنتِج ومصدراً لأمن الدخل، وذلك عن طريق برامج التحويلات النقدية أو عن طريق تقديم مبالغ مناظِرة من الدولة؛

(ل) الاستفادة الكاملة من مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية من أجل استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، من أجل تلبية الاحتياجات في مجال تمويل التنمية على ضوء الحقائق العالمية الجديدة، بما في ذلك الضائقة الائتمانية؛

(م) تشجيع البلدان المانحة على ضمان أن تكون سياساتها المحلية في مجالات مثل التجارة والتمويل والتكنولوجيا داعمة لبناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية؛

(ن) تحسين التنسيق بين المنظمات الدولية بما في ذلك عن طريق المجموعة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين؛ ويُشجَّع المانحون على دعم مواصلة تفعيل هذه المجموعة.

٣- موجز المناقشات

١٠- يتسم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتفاوت مستوياته. فأفريقيا جنوب الصحراء، بصفة خاصة، شهدت إلى حد الآن أداءً لم يصل إلى المستوى المطلوب. وتهدد الأزمات المتعددة حالياً في مجالات الطاقة والأغذية والمال بتقويض أو قلب اتجاه المكتسبات المحرزة. والتنمية الاقتصادية أساسية للنجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأفضل سبيل إلى ذلك - لا سيما فيما يتصل بهدف الحد من الفقر - هو إدراج الجهود المبذولة في هذا الصدد ضمن استراتيجية واسعة النطاق للتنمية الاقتصادية. ونهج كهذا يمكن أن يتناول فرص وتحديات العولمة عن طريق برامج إنمائية شاملة تعالج فيما تعالجه مسائل القدرات الإنتاجية والهياكل الأساسية المادية وتوليد فرص العمل. ويمكن أن يراعي هذا النهج أيضاً القضايا الجديدة الناشئة التي لها أثر إيجابي أو سلبي على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مثل تغير المناخ أو المساهمة الممكنة للمهاجرين في تنمية بلدانهم الأصلية بفضل تحويلاتهم المالية. وفي سياق كافة هذه الجهود، سيكون من الضروري إعمال نهج معزز يقوم على تعددية الأطراف.

١١- وللدولة دور تمكيني تؤديه ليس في إيجاد الظروف المواتية لقيام قطاع خاص نشط فحسب، بل أيضاً في ضمان وضع سياسات تركز على أولويات إنمائية ملائمة. ويتعين على الدولة، في أوقات الأزمات، أن تحافظ على هياكل السوق مستقرة ومستدامة بتعزيز الإدارة الرشيدة على كافة المستويات. وينبغي الحرص على توازن سياسات الدولة بحيث يكون حيز أنشطة المؤسسات الخاصة والمستثمرين مقترناً بسياسات تنظيمية ملائمة للحفاظ على التنمية المستدامة.

١٢- وللقطاع الخاص أيضاً دور حيوي يؤديه في عملية التنمية. فالشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون أداة فعالة للغاية في هذا الصدد. ويلزم إيجاد بيئة تمكينية تساعد على بناء القدرة الإنتاجية عن طريق إتاحة مزيد من الفرص للقطاع الخاص كيما يستثمر ويضطلع بنشاطات جديدة. وزيادة فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة عامل رئيسي في بيئة تمكينية كهذه. ويلزم استطلاع سبل جديدة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في خطط التنمية. ومن السبل الممكنة تبادل المعارف والخبرات بين أوساط الأعمال والمستثمرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من جهة، وخبراء التنمية من جهة أخرى. وبينت أدلة متعلقة بأمريكا اللاتينية أن كثيراً من الشركات التي تأخذ بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية في نماذج الأعمال التي تتّبعها لها مساهمة في الأبعاد البيئية والاجتماعية لعملية التنمية. ويمكن أيضاً للنهج القائم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة، والذي تشارك فيه جميع الجهات الفاعلة الوطنية، أن يؤتي مزايا على الصعيد المتعدد الأطراف، ما دامت مصالح تلك الجهات توضع في الاعتبار قبل جلوس الحكومة إلى طاولة مفاوضات.

١٣- وفيما يتعلق بتمويل التنمية، هناك اتفاق على أن نوعية وحجم المساعدة الإنمائية الرسمية عامل ينبغي تحسينه. ويوجد اعتقاد سائد في البلدان النامية بأن ثمة حاجة إلى زيادة تخفيف عبء الديون وإلى إيجاد مصادر تمويل مبتكرة. ولقيت هذه البلدان نجاحاً متفاوتاً في جهودها من أجل استقطاب الاستثمار من الخارج؛ ويتراجع المستثمرون أحياناً بسبب ضعف درجات التقييم القطرية الصادرة عن وكالات التقييم المؤثرة، التي تعتبر البلدان المعنية أنها تفتقر إلى الموضوعية.

١٤- وثمة حاجة إلى قلب الاتجاه المتراجع للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاع الزراعي في البلدان النامية؛ وقد نتج عن هذا الاتجاه انخفاض الاستثمار العام في دعم الزراعة. ويمكن اعتبار إهمال نمو الإنتاج الزراعي كأحد العوامل التي ساهمت في الأزمة الغذائية الحالية.

١٥- ووجود تنسيق كفؤ على صعيد المجتمع الدولي، لا سيما فيما بين المنظمات الحكومية الدولية، أمر ضروري لبناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية. وبكل تأكيد، ينبغي تحاشي وجود تنافس مضر فيما بين المانحين أو الوكالات الإنمائية. وينبغي توطيد التنسيق بجهود تبذلها البلدان المانحة من أجل بلوغ أهدافها المعلنة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، التي ينبغي أن تركز على الاحتياجات والأولويات التي تحددها البلدان المتلقية.

١٦- ومن أجل إعادة توجيه المساعدة الإنمائية بفعالية صوب بناء القدرات الإنتاجية، ينبغي أن يبحث الأونكتاد، في سياق عمله التحليلي، مسألة الأثر الإنمائي الأوسع لتعزيز قطاع الأعمال، لا سيما على صعيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي أن تحدد منظومة الأمم المتحدة ككل القطاعات التي قد تتيح تنميتها جلب أكبر فائدة لفرادى البلدان. وينبغي أيضاً أن تتيح المنظومة في سياق مختلف منتدياتها حيزاً يُمكِّن من وضع معايير إنمائية، مع الحرص في الوقت ذاته على مراعاة احتياجات وشواغل جميع الجهات صاحبة المصلحة في التنمية.

١٧- ومبادرتا "المعونة من أجل التجارة"، و"الإطار المتكامل المحسن للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً" وغيرهما من الأدوات المماثلة مفيدة جميعها لدعم التنمية، لكن المساعدة الإنمائية بصفة عامة تتطلب تركيزاً أفضل، لا سيما فيما يتعلق بالاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً، التي تواجه التهميش في التجارة العالمية وتواجه داخلياً مشاكل اقتصادية حادة وغيرها من المشاكل.

١٨- ومن اللازم قول كلمة تحذير فيما يتعلق باتفاقات الشراكة الاقتصادية التي تبرمها البلدان النامية مع البلدان المتقدمة. فالشركاء التجاريون للبلدان النامية مطالبون بمواصلة العمل من أجل ضمان فرص وصول فعالة إلى أسواقهم عن طريق معالجة قيود قواعد المنشأ التي تنطوي عليها هذه الاتفاقات. وعلى صعيد يدعو للارتياح، يضطلع الأونكتاد، بموجب اتفاق أكرا، بولاية تسمح له بتوجيه مساعدته التقنية صوب بناء القدرات الإنتاجية للبلدان النامية، مع مراعاة تأثير القضايا الناشئة على التنمية الاقتصادية، مثل تغير المناخ وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة والأزمة المالية والتحويلات المالية.

جيم - الترابط: تعبئة الموارد من أجل التنمية - أسعار السلع الأساسية، والقدرة الإنتاجية، والعرض والتوزيع

١٩- رحبت الوفود، في أثناء مناقشتها للفصول ١ إلى ٣ من *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٨*، ترحيباً واسعاً بالتقرير وبتركيزه على تعبئة الموارد من أجل التنمية. ويشكِّل التقرير الأساس للمناقشات المقبلة بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية من أجل استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. فهو يُوفّرُ ما يلي: (أ) تقييم واضح للحالة الاقتصادية الراهنة، بما يشمل تحليلاً مفيداً وذا صلة لحالة الاضطراب المالي الأخيرة؛ و(ب) مناقشة مفصّلة لآثار الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية والأغذية على السياسات العامة؛ و(ج) معلومات ضافية عن المسائل الحاسمة التي تهم اقتصادات البلدان النامية؛ و(د) أساس ممتاز لإجراء مناقشة واعية.

٢٠- وأعربت الوفود عن قلقها من تدهور الحالة الاقتصادية العالمية نتيجة الأزمة المالية في الولايات المتحدة وتبعاتها الممكنة على البلدان الأخرى، لا سيما البلدان النامية. وأبدت مخاوف من تزايد خطر انتقال حالة التباطؤ الاقتصادي السائدة في البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وبشكل عام، اعتبر أن البلدان النامية أصبحت مستعدة أكثر مما كانت عليه في الماضي لمواجهة الأزمة نظراً لما سجّلته في الفترة الأخيرة من مكاسب مالية خارجية هامة، مثلما تبيِّنه الفوائض المسجَّلة في حساباتها الجارية واحتياطياتها المتراكمة. فقد أصبحت هذه البلدان تعتمد بدرجة أقل على تدفقات رأس المال الأجنبي الوافِدة، ثم إن احتمالات انتقال العدوى بسبب الأزمة المالية منخفضة. إلاّ أن البلدان النامية قد تتأثر بدرجة أكبر من جرّاء الآثار غير المباشرة النابعة من القطاع العيني، حيث إن الطلب على السلع سينخفض نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي.

٢١- وبخصوص السياسات التي وضعت للاستجابة للأزمة، شكّكت وفود في الجدوى من عمليات إنقاذ المؤسسات المالية في البلدان المتقدمة، ولكنها اعتبرت أن هذه العمليات تشكِّل في نهاية المطاف وسيلة مفيدة تخدم المصلحة العامة، نظراً للوظيفة الهامة التي تؤديها المؤسسات المالية في مجال تقديم الخدمات إلى القطاع المنتِج. ثم إن عمليات الإنقاذ تعالِج أيضاً الأخطار البنيوية، ذلك أن وطأتها من حيث التكلفة ستكون أقل شدة من تواصل تفشي الأزمة. ومع ذلك، اتُفق على أنه لا ينبغي أن تقدَّم المساعدة العامة مجاناً، وأن هناك حاجة إلى زيادة إحكام تنظيم الأسواق المالية لمنع تكرُّر

الأزمات المالية. وكان هناك أيضاً اتفاق واسع النطاق على أن فرض الانضباط في الأسواق غير كافٍ وأنه يتعين على الدولة أن تؤدي دوراً أكثر فعالية في رصد الأسواق المالية ومنع الأزمات المالية. وفي بعض الحالات ينبغي للحكومات أيضاً أن توجِّه العناية اللازمة إلى الأسعار الهامة، كأسعار الفائدة وأسعار الصرف.

٢٢- واتفقت وفود عديدة على أن حل الأزمة المالية ينبغي أن يكون حلاً عالمياً يتجسّد في تعزيز تنسيق السياسات العامة الدولية في مجال الاقتصاد الكلي. واعتُبر إصلاح الهيكل المالي الدولي مسألة من المسائل ذات الأولوية. غير أنه البعض أشار إلى أن بلداناً متقدمة رفضت تكراراً إدراج هذا الإصلاح في جدول الأعمال الدولي. ويعني تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي أنه ينبغي لبلدان الفائض، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، أن تؤدي دوراً أكثر فعالية وأن تعتمد سياسات ترمي إلى التصدي للاتجاهات الانكماشية وإلى توسيع الطلب. وينبغي أن يشمل هذا الجهد أيضاً تنسيق السياسات المتعلقة بأسعار الصرف. فالاختلاف بين السياسات النقدية للمصارف المركزية في البلدان الرئيسية قد يُفسِح المجال مجدداً للمضاربة ويزيد من زعزعة النظام. وأكد بعض الوفود أيضاً أهمية التعاون النقدي والمالي على الصعيد الإقليمي كاستجابة للأزمة المالية. واتفقت وفود على الأهمية التي يتسم بها التعاون الإقليمي من أجل التنمية في مجالات أخرى، كتنمية التجارة والهياكل الأساسية، ومعالجة الأزمة الغذائية العالمية.

٢٣- وكان هناك اتفاق واسع النطاق بخصوص أهمية السلع الأساسية بالنسبة إلى التنمية في البلدان النامية، والحاجة إلى الأخذ بنهج متعدد الجوانب إزاء السلع الأساسية. وقد أفادت بلدان نامية عديدة منتِجة للسلع الأساسية بزيادات الأسعار وما اصطحبها من تحسُّن في معدلات التبادل التجاري وأرصدة الحسابات الجارية لهذه البلدان. غير أن الكثير من البلدان النامية الأخرى تواجه صعوبات تتمثل في ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، لا سيما في أفريقيا. واتفقت الوفود على نطاق واسع على أن المضاربة شكّلت عاملاً من بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى الارتفاع الفجئي في أسعار السلع الأساسية. وهو ما يعكس الروابط الوثيقة بين أسواق السلع الأساسية والأسواق المالية. وأُشير أيضاً إلى أن الارتفاع الفجئي في أسعار السلع الأساسية لا يُترجم بالضرورة إلى زيادة في عائدات البلدان النامية المصدِّرة للسلع الأساسية، ذلك أن هذا الارتفاع تستوعبه في معظم الحالات زيادة في أرباح الشركات عبر الوطنية.

٢٤- واتفقت وفود عديدة على أن وضع سياسات نقدية تقييدية استجابةً للزيادات في أسعار السلع الأساسية يمكن أن يطرح خطراً انكماشياً كبيراً. وإضافة إلى ذلك، لا يزال تقلُّب أسعار السلع الأساسية يمثِّل سبباً من الأسباب الرئيسية لحالة الضعف التي تعانيها البلدان النامية. فزيادات الأسعار قد تكون غير قابلة للاستدامة، ذلك أن انخفاض الطلب نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي، وتأخُّر الاستجابة من جانب العرض، والمضاربة إنما هي عوامل يمكن أن تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية. واتفقت الوفود على مدى أهمية التوصية الواردة في *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٨* والمتعلقة بتحسين الآليات القائمة وإنشاء آليات جديدة للتصدي لتقلُّب أسعار السلع الأساسية. ومن التدابير الإضافية الممكنة للحد من هذا التقلُّب، فرض قيود على المضاربة المفرطة في أسواق السلع الأساسية. وعلى الصعيد الوطني، أُشير إلى الفائدة التي يقدمها بعض أنواع صناديق تثبيت أسعار السلع الأساسية. وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن حل مشكلة اعتماد البلدان النامية على السلع الأساسية يمر عبر التنويع والتصنيع، وهو ما يقتضي زيادة الاستثمار في القدرات الإنتاجية.

٢٥- وكان هناك توافق واسع النطاق على أن الأزمة المالية ونتائجها الاجتماعية قد طرحت تحدياً هاماً أمام البلدان النامية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل. فهذه الأزمة تؤثِّر بشكل حرج في فرص التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى التأكيد على الدور الذي يؤديه الطلب على الوقود الأحيائي، إضافة إلى المضاربة وتغيُّر المناخ، في ارتفاع أسعار الأغذية. وحل الأزمة الغذائية ينبغي أيضاً أن يكون حلاً عالمياً يساعد البلدان النامية في تعزيز قدرتها في مجال إنتاج الأغذية، وينبغي أن تُعالَج احتياجات صغار المزارعين مع التركيز على الإنتاج الزراعي المستدام. وأُشير أيضاً إلى الأهمية التي تتسم بها النُهُج الإقليمية إزاء الأمن الغذائي. حيث إنه ينبغي تجنُّب تقييد التجارة في المنتجات الغذائية والقضاء على الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة. وينبغي كذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للتصدي للاحتياجات الطارئة وللقيود المفروضة على الإنتاج الزراعي في المدى الطويل.

٢٦- وحتى في ضوء تدفُّق رأس المال "في الاتجاه العكسي"، يبقى كل من المساعدة الإنمائية وتخفيف عبء الديون لازمين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من البلدان النامية، والنهوض بالاستثمار المحلي، ودعم الإنفاق الاجتماعي ومواصلة التغيير الهيكلي إلى ما بعد عام ٢٠١٥. وأبدت الوفود تأييداً واسع النطاق للنداء الموجَّه في *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٨* من أجل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وتوجيه هذه المساعدة توجيهاً سليماً نحو الأنشطة المتصلة بالنمو. وأشار وفد إلى أن التوجيه السليم للمساعدة الإنمائية ينبغي ألاّ يقوِّض المعونة المقدمة للأغراض الاجتماعية. وكان ثمة اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي تجمع المجتمع المدني والقطاع الخاص، في سبيل التصدي للتحديات العالمية النابعة من كل من الأزمة المالية والأزمة الغذائية.

٢٧- وأكدت الوفود مدى أهمية الولاية المنصوص عليها في اتفاق أكرا ورحبت بالخطوات الأولية التي اتخذها الأونكتاد تنفيذاً لهذه الولاية. وأشارت إلى الحاجة إلى تعزيز النهج المتكامل والشامل الذي ما فتئ الأونكتاد يتبعه إزاء التنمية. وينبغي للأونكتاد أن يواصِل أعماله البحثية والتحليلية المستقلة، وأن يساهم في الارتقاء بمستوى التنسيق بين كل من النظام التجاري والنظام المالي والنظام النقدي المتعددي الأطراف من أجل إرساء نظام اقتصادي عالمي مؤات للتنمية ويتسم بمزيد من الاستقرار. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يستمر في تقديم الخدمات الاستشارية الهامة المتعلقة بالسياسات العامة إلى البلدان النامية لمساعدتها على التصدي للصعوبات القائمة والإفادة بالفرص المتاحة في ظل العولمة والترابط.

دال - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

موجز رئيس اللجنة الأولى للدورة

٢٨- أبرز عدة متحدثين أوجه التحسُّن الهامة في الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة، على النحو الموثّق في "تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٨: النمو والفقر وشروط الشراكة الإنمائية". ففي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، حققت أقل البلدان نمواً كمجموعة هدف النمو البالغ ٧ في المائة والمحدد في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، بفضل اجتماع شروط مواتية، من بينها تحسُّن سياسات التنمية الوطنية، وارتفاع أسعار صادرات السلع الأساسية، وزيادة الشراكة مع المجتمع الدولي. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت صادرات أقل البلدان نمواً مستوى قياسياً، وزادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إليها زيادة كبيرة، وخُفِّف عبء الدين بدرجة كبيرة عن ١٦ بلداً منها. ونتيجة لذلك، تراجع معدل انتشار الفقر المدقع من ذروة بلغت ٤٤ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٢٩- إلا أنه يوجد قلق متزايد من صعوبة إدامة الأداء الاقتصادي المتحسِّن لأقل البلدان نمواً في الأمد البعيد، لأن النمو في هذه البلدان يبقى هشاً وغير شامل. وهذا يُعزى إلى أسباب أهمها أوجه اللايقين التي تكتنف مستقبل الاقتصاد العالمي والتي لها آثار عميقة على آفاق النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً وعلى تنفيذ برنامج العمل. وما أسعار الطاقة والأغذية المرتفعة حالياً سوى أمثلة ملموسة على العوامل الخارجية السلبية التي يمكن أن تقوِّض الأداء الاجتماعي الاقتصادي لأقل البلدان نمواً المستوردة للنفط والمستوردة الصافية للأغذية. يضاف إلى ذلك أنه على الرغم من تراجع معدل انتشار الفقر المدقع في أقل البلدان نمواً ما زال ثلاثة أرباع سكان هذه البلدان، في المتوسط، ينتمون إلى شريحة الفقراء. وخلافاً للتوقعات، لم يكن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته أقل البلدان نمواً منذ عام ٢٠٠٠ مصحوباً إلا بتسارع هامشي في الحد من الفقر. ويتمثل الأثر الإجمالي لهذه الاتجاهات في أن النجاح العريض القاعدة في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال هدفاً مستعصياً في أقل البلدان نمواً.

٣٠- وإذا أريد لأقل البلدان نمواً أن تحرز تقدماً ملموساً ومطّرداً نحو تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً فلا بد من اتخاذ تدابير عاجلة على المستويين الوطني والعالمي. فعلى المستوى الوطني، ينبغي لحكومات أقل البلدان نمواً أن تضطلع بدور أنشط وأن تعمل على حفز الأنشطة الإنتاجية، بسبل منها تهيئة بيئة تمكينية أقوى لمشاريع الأعمال والاستثمار. وأما على المستوى الدولي، فينبغي للجهات المانحة أن تعيد توجيه أولوياتها مع التركيز على القطاعات المنتجة في أقل البلدان نمواً. وينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات التي تشمل زيادة فعالية المعونة عن طريق تحسين التنسيق، الأمر الذي ينطوي على تغيير هيكل الشراكات الإنمائية وطريقة تنفيذها وزيادة التعويل على الحلول المحلية لقضايا التنمية. ويمكن أن يؤدي الأونكتاد دوراً تمكينياً في مساعدة أقل البلدان نمواً في وضع هذه الأفكار موضع التنفيذ وزيادة فعالية إدارة المعونة.

٣١- وقد كشفت الأزمة الغذائية الأخيرة والمستمرة عن مواطن الضعف والهشاشة الهيكلية الرئيسية في القطاعات الزراعية في أقل البلدان نمواً. ففي العقود الأخيرة، تحول العديد من أقل البلدان نمواً من بلدان مصدِّرة للسلع الزراعية إلى بلدان مستوردة لها، ما أسهم في إثارة صعوبات مزمنة في ميزان المدفوعات. وقد كان للأزمة الغذائية الأخيرة وقع شديد على أقل البلدان نمواً، إذ أصبح ٢١ بلداً من هذه البلدان بلداناً "غير آمنة غذائياً". واقتُرح أن يعيد الأونكتاد النظر في أسباب تراجع إنتاجية القطاع الزراعي في أقل البلدان نمواً وأن يستكشف جداول أعمال سياساتية مبتكرة لإحياء الدور الحاسم الأهمية لهذا القطاع في الأداء الاقتصادي الإجمالي لأقل البلدان نمواً. ويمكن أن يؤدي تعزيز الإنتاجية الغذائية بصورة مستدامة دوراً أساسياً في نمو أقل البلدان نمواً وفي مكافحة الفقر. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لصغار المنتجين الذين ينتمون إلى أشد الفئات تأثراً. وفي هذا السياق، ينبغي للأونكتاد أن يستكشف كيفية تحسين دعم هذا النهج بالنظام التجاري الدولي. وينبغي في ذلك استغلال أوجه المرونة القائمة استغلالاً كاملاً. كما ينبغي للأونكتاد أن يجري دراسات على هذا الموضوع وأن يكون بمثابة محور لتبادل المعارف والتجارب بين البلدان.

٣٢- واتفق الرأي على أن النظام الراهن لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية وإدارتها تعتوره أوجه من عدم الكفاءة والقصور، مثل مجموعة الشروط السياساتية المرتبطة بالمعونة التي يمكن أن تقوِّض قدرة البلدان على تولي زمام الأمور. وذُكر أن هذه الشروط السياساتية غير فعالة بوجه عام وينبغي التخلي عنها.

٣٣- ويوجَّه الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الاستهلاك الاجتماعي، ولا سيما قطاعات الصحة والتعليم والصرف الصحي. وإذا كان تحديد أولويات هذه المساعدة مهماً فإنه عجز عن حفز الدينامية الإنتاجية المولِّدة للموارد الاقتصادية التي من شأنها تيسير اضطلاع الحكومات الوطنية بالإنفاق العام بشكل مستقل عن المعونة الخارجية. ولذلك يلزم تقديم مساعدة إنمائية رسمية إضافية لدعم هذا الإنفاق. وتتبع البلدان المستفيدة - ولا سيما أقل البلدان نمواً - استراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تركِّز إلى حد بعيد على زيادة المعونة بدلاً من التركيز على تنمية الموارد المحلية بالاعتماد على هيكل اقتصادي مرن ومنتِج.

٣٤- وتخصَّصت حكومات البلدان الأكثر اعتماداً على المعونة على مر السنين في التماس المعونة وإدارتها، لأسباب منها جوانب التعقيد في تقديم المعونة. وقد حال هذا التخصص دون تطوير هذه البلدان للقدرات التقنية والسياسية والمالية والإدارية اللازمة لوضع استراتيجية إنمائية مستقلة ولتصميم وتنفيذ السياسات. وعلى هذا النحو أعيق تطوير المعارف المحلية. ولذلك يترع نظام المعونة الراهن إلى تعزيز التبعية للمعونة وبالتالي إلى إدامة علاقات المعونة غير المتكافئة بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة. ولاحظ عدة متحدثين أن بلداناً مانحة جديدة ظهرت مؤخراً، ولا سيما بين البلدان النامية المتوسطة الدخل والبلدان المصدِّرة للموارد الطبيعية التي حققت تراكماً كبيراً في احتياطي النقد الأجنبي. وأدى هذا التطور إلى ظهور هيكل جديد للمعونة يزخر بمجموعته الفريدة من الفرص والتحديات.

٣٥- ووُجِّه الانتباه إلى نتائج المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي عُقِد في أكرا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والذي استعرض ما إذا كانت أقل البلدان نمواً ماضية في المسار الصحيح صوب تحقيق الأهداف الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وسُلِّط الضوء على النقاط التالية:

(أ) القدرة وتولي زمام الأمور صنوان متلازمان - ولا بد من تعزيز القدرة من أجل تمكين جميع أصحاب المصلحة من الدخول في حوار حول السياسات ووضعها - وتوجد حاجة إلى تعزيز المعارف المحلية المنشأ؛

(ب) لا تؤدي الشروط السياساتية الغرض الذي أرادته لها الجهات المانحة، بل يمكن أن تقوِّض قدرة البلدان على تولي زمام الأمور. وتشمل الشروط الأساسية احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة؛

(ج) توجد حاجة إلى زيادة المساءلة والشفافية في المعلومات والقدرة على التنبؤ بالمعونة. ويمكن للبرلمانات والحكومات المحلية أن تؤدي دوراً رئيسياً في تطوير قدرة البلدان على تولي زمام الأمور؛

(د) يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي أن يساهما في زيادة الفعالية، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير القدرات؛

(هـ) إن تولي أقل البلدان نمواً زمام الأمور في تنفيذ العملية أمر أساسي سواء انعكس ذلك في برامج التنمية الوطنية أو في سياسة إدارة المعونة.

٣٦- واقتُرِح أن يعمل المجتمع الدولي بمزيد من الاتساق من أجل تحسين فعالية المعونة. وتم التشديد على أهمية ضغط الأنداد في دفع عجلة جدول أعمال فعالية المعونة إلى الأمام. ورحبت البلدان النامية بالالتزامات التي قطعتها الجهات

المانحة لتعزيز قدرة البلدان على تولي زمام الأمور في إدارة المعونة في إطار عملية ديمقراطية عريضة القاعدة والتحرك صوب إزالة المزيد من شروط المعونة.

٣٧- وإذا كان يوجد توافق عريض في الآراء على ضرورة زيادة فعالية المعونة فإن عدداً من المتحدثين استفسروا عن أهميتها الفعلية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. فالتجربة تدل على أن المعونة يمكن أن تساعد على الحد من الفقر إذا استُخدِمت لتعزيز تعبئة الموارد المحلية وبناء القدرات الإنتاجية وتنويع الاقتصاد. ويكمن الخطر في أنها يُحتمَل أن تديم الاعتماد غير الصحي على المانحين والشراكات الإنمائية غير المتكافئة. وتتوقف زيادة فعالية المعونة على نوعية هذه المعونة واتجاهها بقدر ما تتوقف على كميتها.

٣٨- ولوحظ أنه لإحراز النمو الشامل للجميع ينبغي أن تؤدي الدولة دوراً نشطاً وحافزاً بتهيئة بيئة تمكينية للاستثمار والنمو والتنويع. ويتطلب ذلك في أغلب أقل البلدان نمواً زيادة الاستثمار الحكومي الذي يمكن استخدامه لمنافسة الاستثمار الخاص، كما يتطلب اتخاذ تدابير ضريبية استراتيجية. وأشير إلى أن نمط إدارة المعونة في الفترة الأخيرة شجّع في كثير من الأحيان على إضعاف هياكل الدولة على نحو لا يتماشى مع أدائها دوراً نشطاً.

٣٩- وينبغي أن ينطوي تحسين سياسات إدارة المعونة على الارتقاء باستخدام المعونة لا باعتبارها مجرد إجراء طارئ أو خيري بل باعتبارها أداة إنمائية. ولذلك ينبغي إدارة المعونة إدارة تسمح بتمويل تنمية الهياكل الأساسية وتساعد على بناء القدرات القانونية والإدارية في المجالات الرئيسية للإدارة العامة. وفي كثير من أقل البلدان نمواً التي توفِّر فيها صادرات السلع الأساسية زخماً أولياً للنمو يمكن استخدام المعونة في تعزيز قدرات الدولة على التعامل مع الشركات عبر الوطنية، بطرق منها مثلاً وضع قواعد ضريبية أكثر إنصافاً - وبخاصة في الصناعات الكثيفة الاستخدام للموارد - على نحو يمكن أن يساعد بدوره على تكوين رأس المال وتعبئة الموارد من أجل التنمية.

٤٠- وفي الوقت الراهن يفتقر نظام المعونة إلى الفعالية. إذ لا يوجَّه سوى ربع مجموع مدفوعات المعونة إلى أنشطة القطاعات المنتِجة، بسبب تركيز الجهات المانحة على المسائل الاجتماعية. كما أن نسبة مئوية كبيرة من تدفقات المعونة تلتف التفافاً كاملاً على عمليات الميزنة الوطنية. وينبغي إعادة تنسيق جداول أعمال الجهات المانحة والجهات المستفيدة من أجل تلافي إضعاف قدرة البلدان على تولي زمام الأمور. واقتُرِح التصدي لمسألة الأهداف الإنمائية للألفية في سياق التحول الاقتصادي عن طريق تطوير القدرات الإنتاجية المحلية وصولاً إلى إلغاء الاعتماد على المعونة.

٤١- وطُلِب إلى جميع المنظمات الدولية والوكالات المتعددة الأطراف المعنية أن تضع في اعتبارها لدى تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية التوصيات السياساتية الواردة في "تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٨: النمو والفقر وشروط الشراكة الإنمائية" والمتعلقة بوضع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية وكذلك بشروط الشراكة الإنمائية.

هاء – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير التجارة والأداء التصديري في أفريقيا

موجز رئيس اللجنة الثانية للدورة

٤٢- أشير إلى أن الجهود الضخمة التي بذلتها أفريقيا فيما يتعلق بتحرير التجارة على مدى العقود الثلاثة السابقة لم تحقق سوى فوائد محدودة. فالواقع أنه على الرغم من الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الأساسية الذي شهدته الأعوام القليلة الماضية، انخفضت حصة أفريقيا في أسواق التصدير بمقدار النصف خلال فترة التحرير. وبعد أن بلغت حصة أفريقيا ٦ في المائة في عام ١٩٨٠ لم تتجاوز هذه الحصة ٣ في المائة من مجموع الصادرات في عام ٢٠٠٦. وذكر أن هناك عقبة رئيسية تعترض نمو الصادرات ألا وهي عدم وجود عرض كافٍ في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية. ومن ثم فإنه لكي يحدث تحرير التجارة تأثيراً قوياً على صادرات أفريقيا، ينبغي للدولة أن تضع تدابير مصاحبة تدعم البنية الأساسية للإنتاج والتجارة في أفريقيا. وذكر أنه على مستوى الشركة والمزرعة، ينبغي زيادة الإنتاجية وتطبيق تكنولوجيات تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية حتى تتمكن أفريقيا من الاستفادة بشكل كبير من النظام التجاري المحرر.

٤٣- وأشير إلى أن التحليل الوارد في *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* لعام ٢٠٠٨ يسلط الضوء على قصور السياسات التي تعتبر تحرير التجارة هدفاً في حد ذاته وليس وسيلة تمكن البلدان الأفريقية من زيادة نموها الاقتصادي عن طريق التجارة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وأشير إلى أنه سيتعين على البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين العمل سوياً للقيام بما هو أكثر من تحرير التجارة للاستفادة من الفرص التجارية التي يتيحها الاقتصاد الدولي. إذ ينبغي أن تكون الاقتصادات الأفريقية أكثر تنوعاً وأكثر قدرة على المنافسة. وهذا يتطلب استثمارات ضخمة في البنية الأساسية الإنتاجية والتجارية، مما يستلزم تحولاً في توزيع الموارد الإنمائية نحو زيادة تمويل البنية الأساسية. وإجراء هذا التغيير سيتطلب مؤسسات محلية قوية، وسيتطلب بصورة خاصة دولة قادرة ومساعدة تستطيع ترجمة هذه الرؤية إلى سياسات قابلة للتفعيل وأن توفر بيئة أعمال مساعدة مع العمل في الوقت ذاته على تيسير وصول العناصر الاقتصادية الفاعلة إلى عوامل الإنتاج. وسيتعين على الدولة أن تضمن وجود بنية أساسية في أفريقيا – بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والاتصالات وتوليد الطاقة – يعتمد عليها للمساعدة في تحقيق عملية إنتاج وتجارة سلسة بتكلفة منخفضة.

٤٤- ورأى المشاركون أن تعزيز البنية الأساسية والقدرات الإنتاجية في أفريقيا يتطلب موارد مالية وتقنية تفوق طاقتها. وفضلاً عن ذلك، ستكون هناك حاجة إلى تدابير دعم دولية، وبخاصة من شركاء أفريقيا التجاريين والإنمائيين، لمساعدة أفريقيا في جني أقصى فوائد من التجارة. ورئي أنه ينبغي للاقتصادات المستوردة أن تزيد فرص وصول المنتجات الأفريقية إلى أسواقها. وهو أمر بالغ الأهمية للمنتجات الزراعية التي تتأثر بالسياسات المحلية غير المنصفة في البلدان المستوردة. وفي الحالات التي تفشل فيها المنتجات الأفريقية في دخول أسواق التصدير بسبب عدم وفاء مستوياتها بالمتطلبات الصارمة التي تفرضها الاقتصادات المستوردة، ينبغي لهذه الاقتصادات أن تزيد مساعداتها لمعاونة صادرات أفريقيا في الوفاء بهذه المتطلبات.

٤٥- ورئي أنه ينبغي لشركاء أفريقيا الإنمائيين أن يراعوا أن عدداً كبيراً من البلدان الأفريقية تعاني من ضعف المؤسسات الذي يحد من قدرتها على حماية جدول أعمالها الاقتصادي بشكل منفرد. ولهذا السبب، ينبغي تفضيل

المفاوضات المتعددة الأطراف على المحافل الثنائية باعتبارها أفضل وسيلة لدفاع أفريقيا عن قضيتها. وفي نفس الإطار، ينبغي أن تستجيب المساعدات الإنمائية التي يقدمها شركاء أفريقيا الإنمائيون لاحتياجات المستفيدين بدلاً من الاكتفاء بتلبية مصالح المانحين.

٤٦- وأشير إلى أن التعاون بين البلدان الأفريقية يوفر إمكانيات كبيرة للتجارة والاستثمار أمام الاقتصادات الأفريقية. ولوحظ أنه بينما شهدت بلدان أفريقية كثيرة زيادة في تجارتها واستثمارها مع المناطق النامية الأخرى خلال الأعوام القليلة الماضية، ظلت التجارة والاستثمار بين البلدان الأفريقية منخفضين نسبياً. ومن الأسباب المفسرة لذلك استمرار اعتماد الاقتصادات الأفريقية على الهياكل الاقتصادية الخاصة بالمستعمرات والموجهة نحو الدول المستعمرة. وإنشاء بنية أساسية اقتصادية إقليمية على نحو ما تدعو إليه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يمكن أن يخلق إمكانيات ضخمة للاستثمار والتجارة داخل القارة.

٤٧- وذكر أن الأزمة الغذائية الراهنة التي تواجهها بلدان أفريقية كثيرة تبرز أهمية الزراعة لتنمية أفريقيا. ولوحظ أنه على الرغم من أن الزراعة هي صلب كثير من الاقتصادات الأفريقية، فقد شهد هذا القطاع هبوطاً على مدى العقود القليلة الماضية. ومن الأسباب المفسرة لذلك أن انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي في أوائل الثمانينات أدى إلى إهمال قطاع الزراعة، بالنظر إلى الدور البارز الذي كانت تقوم به الدولة في هذا القطاع. ورئي أنه ينبغي تغيير هذا الوضع. وذكر أن بإمكان عدد كبير من البلدان الأفريقية، لو توافرت لها المساعدة الملائمة من الدولة، أن تحقق زيادة كبيرة في إنتاجها الزراعي لسد احتياجاتها الغذائية بل للتصدير، في الأجل المتوسط. ورئي أنه إذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة للأسواق، فإن إعادة التركيز على زراعة أفريقيا بالالتزام بتقديم ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الميزانية إلى هذا القطاع - على النحو المنصوص عليه في إعلان مابوتو لعام ٢٠٠٣ الصادر عن الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا - يمكن أن توفر فرصة نادرة لتنويع القاعدة التصديرية للبلدان الأفريقية. ورئي أنه لتحقيق ذلك يمكن أن تستفيد أفريقيا من تجربة عدد كبير من البلدان التي نجحت في التغلب على عدد من التحديات وأصبحت من البلدان المنتجة الزراعية الأكثر كفاءة.

٤٨- واتفق على أن أفريقيا تكاد لا تلعب دوراً في تجارة المنتجات الصناعية، وهذا ما يفسر تأثرها البالغ بتقلبات السوق الدولية للمنتجات الأولية. ورئي أنه على الرغم من أن بيئة الأعمال التجارية في أفريقيا قد تحسنت على مر السنين، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى جذب استثمارات المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. وذكر أن هذا يفسر ضعف أداء الصناعة التحويلية في القارة. ورئي أنه يمكن عكس هذا الاتجاه عن طريق (أ) تقليل المخاطر وعدم اليقين بتحسين الإدارة السياسية والاقتصادية؛ و(ب) تحسين فرص الوصول إلى عوامل الإنتاج، مثل الائتمان ورأس المال البشري؛ و(ج) اعتماد سياسة صناعية تمكن شركات الصناعة التحويلية الصغيرة من النمو والتحول إلى وحدات كفؤة وقادرة على المنافسة. ووجود هذه البيئة سيشجع أيضاً المستثمرين المحليين والأجانب على إنشاء شركات كبيرة قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

٤٩- ورئي أنه لضمان استفادة الدول الأعضاء من التوصيات المفيدة الواردة في التقرير يجب أن يتوصل الأونكتاد إلى طرق لتفعيلها على المستوى القطري. وذكر أنه ينبغي للأونكتاد الاستمرار في تحسين استراتيجيته لنشر نتائج تقاريره التحليلية بحيث تصل إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة الإنمائيين على المستويين الإقليمي والقطري. ورئي أنه ينبغي زيادة حلقات العمل الإقليمية والوطنية التي كانت تستخدم في الماضي لغرض النشر، كلما سمحت الموارد بذلك.

وتمشياً مع الاستراتيجيات الإنمائية الخاصة بالبلدان الأفريقية، ينبغي أن يكون لهذه النتائج تأثير على المساعدة والدعم التقنيين المقدمين من الأونكتاد إلى هذه البلدان، على المستويين المحلي والدولي على حد سواء. ويجب أن يستفيد الأونكتاد من مبادرتي المعونة من أجل التجارة والإطار المتكامل المعزز باعتبارهما من آليات الأداء المتاحة لتوجيه المساعدة المتصلة بالتجارة إلى أفريقيا.

٥٠- وأبدي اهتمام باتفاقات الشراكة الاقتصادية بين بلدان مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبلدان الاتحاد الأوروبي، وإن كان هذا الموضوع لم يناقش تحديداً في التقرير. وبصورة عامة، حذر عدد كبير من الوفود مما قد تؤدي إليه اتفاقات الشراكة الاقتصادية بشكلها الحالي من عدم تماثل الفوائد التي تحققها الأطراف ما لم تعالج الشواغل الرئيسية التي يعرب عنها بعض الموقعين معالجة حقيقية.

٥١- وأشار المشاركون إلى أن الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة تتيح فرصاً لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، ولتعزيز الفرص التجارية وأنشطة بناء القدرات على المستوى الأقاليمي. وتم التشديد على أهمية الدعم الذي يقدمه الأونكتاد لتعزيز الشراكة، ودعي مركز التجارة الدولية إلى المساعدة في تدعيم علاقات التفاعل بين قطاعات الأعمال التجارية في آسيا وأفريقيا.

واو - تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور التنمية

٥٢- اتّفق المشارِكون على أن ثمة حاجة مُلِحّة لإدارة اقتصادية عالمية فعالة ولإجراءات متضافرة متعددة الأطراف من أجل التصدي للتحديات الإنمائية الراسخة الجذور والبعيدة المدى وللمخاطر المُحدِقة المتمثلة في حدوث تراجع اقتصادي عالمي، مما يؤثِّر سلباً على الرفاه الاقتصادي ويزيد من حدّة الفقر. ورأى المشارِكون أن التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي ينبغي أن يعملا على نحو متّسق في إطار نظام أوسع للإدارة الاقتصادية العالمية، وأن للحكومات دوراً بارزاً ينبغي أن تؤديه في تهيئة بيئات مواتية للتجارة والتنمية.

٥٣- وكان للأزمة الغذائية العالمية تأثير على التقدم صوب القضاء على شأفة الفقر والجوع فضلاً عن تحسين مستويات التمتع بالصحة. وقد نجمت الأزمة، في جزء منها، عن المثبِّطات في القطاعات الزراعية وعن ضعف القدرات الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، كما نجمت عن تدابير السياسة التجارية المعتمَدة وعن عمليات التكيُّف الهيكلي. واعتُبِر أن من الضروري في هذا الصدد تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال المعونة المقدمة للزراعة، وإزالة التشوُّهات التي تعتري مجرى المبادلات التجارية، وتنويع الإنتاج في البلدان النامية المعتمِدة على السلع الأساسية. وقد أفضى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية إلى زيادة تكاليف النقل وغير ذلك من تكاليف المُدخلات في إنتاج السلع والخدمات، كما أفضى إلى تغيير معدلات التبادل التجاري للبلدان. ويبدو أن تردّي الأزمة المالية العالمية في الآونة الأخيرة يدل على أنه لا يمكن التعويل إلى ما لا نهاية على قوى السوق غير المنظَّمة وحدها وأن الأمر يتطلّب وجود قواعد ولوائح تنظيمية فعالة على المستويات كافة. كما أن ظاهرة الاحترار العالمي تشكل تهديداً للبشر على المدى الطويل، في حين أن التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة تغيُّر المناخ، مثل ضرائب الكربون والتسويات الضريبية عند الحدود، يمكن أن تكون لها آثار معاكِسة على تجارة البلدان النامية. وقد أدى تزايد الهجرة الدولية، وما يرتبط بها من تدفقات لتحويلات المهاجرين، إلى تمهيد الطريق نحو إقامة صلات بين البلدان في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية ونحو نقل التكنولوجيا والمهارات.

٥٤- وشدّد المشاركون على أنه بالرغم من أن التجارة ليست "دواءً شافياً" لجميع العلل التي تنطوي عليها التحديات الإنمائية، فإن لها دوراً هاماً. ورأوا أن جولة الدوحة من المفاوضات التجارية تتيح فرصاً فريدة لإصلاح النظام القائم واستعادة توازنه من أجل التنمية، مما يُسهِم مساهمة هامة في تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ومن شأن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل على نحو فعال ويكون عالمياً ومستنداً إلى قواعد ومفتوحاً ومنصفاً وغير تمييزي، على النحو المعترَف به في اتفاق أكرا، أن يعود على التنمية بفوائد كبيرة. وفي حين أن التجارة بين الشمال والجنوب تظل ذات شأن، فإن التجارة فيما بين بلدان الجنوب تنطوي على إمكانات هائلة. وينبغي أن يكون تحقيق انفتاح التجارة متدرِّجاً ومنظَّماً على النحو المناسب من أجل الحؤول دون حدوث عملية تحوُّل عن التصنيع، كما ينبغي أن يكون مقترناً بتدابير تهدف إلى تدعيم القدرات الإنتاجية، بما في ذلك في قطاع الخدمات، ولا سيما من خلال تفعيل مبادرة المعونة من أجل التجارة وغير ذلك من المبادرات الإنمائية.

٥٥- وأعرب المشاركون عن أسفهم لإخفاق الاجتماع الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٨ في إرساء الأساس لاختتام جولة الدوحة في عام ٢٠٠٨. وقد اعتُبر أن هذا الإخفاق يشكِّل نكسة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ولاحظ عدة مشاركين أن التوصل إلى صفقة قد بات في المتناوَل، حيث إن تقدماً هاماً قد أُحرِز في المناقشات من قِبَل مجموعة صغيرة من البلدان بشأن شتى المسائل التي ظلت معالجتها مستعصية على مدى سنوات. وأشير إلى أن من شأن عدم الاستفادة من التقدم المحرَز أن ينطوي على تكبُّد تكاليف من حيث الفرص الضائعة، خصوصاً بالنسبة إلى البلدان النامية، تتخذ شكل استمرار للتشوُّهات التي تعتري مجرى المبادلات التجارية، والحواجز التعريفية، والحواجز التجارية غير التعريفية، وتجدُّد النزعات الحمائية، واللجوء إلى مزيد من الترتيبات الثنائية والإقليمية، والمنازعات التجارية. ولاحظ عدة مشاركين أن هناك بلداناً نامية عديدة لا تشكل جزءاً من هذه العملية لأنها ليست جزءاً من المجموعة الصغيرة من الدول المشارِكة في المناقشات. وشدّد هؤلاء المشاركون على ضرورة أن تكون المفاوضات شفافة وشاملة للجميع، بينما لاحظ مشاركون آخرون أن ضيق الوقت يجعل من الضروري أن تجري هذه المناقشات في إطار مجموعة صغيرة من البلدان توخّياً لكفاءة المفاوضات. واعتُبر أن السبب المباشر للانهيار يُعزى جزئياً إلى الاختلاف حول مسألة آليات الضمانات الخاصة. بيد أن هناك مسائل عديدة أخرى لا تزال دون حل ومن شأن عدم حلِّها أن يُعطِّل التوصل إلى صفقة. ولاحظ عدة مشاركين أن التوازن في الطموح وحيِّز السياسات المتاح عبر مختلف المواضيع ليس توازناً كافياً، وهو ليس في صالح البلدان النامية. ورأى المشاركون أنه لم يُحرَز تقدم كافٍ على صعيد القضايا الإنمائية، بما في ذلك مسألتا القطن وأسلوب التوريد ٤. وأشار بعض المشاركين إلى عدم توفُّر عروض معقولة لإتاحة الوصول إلى الأسواق في البلدان النامية الناشئة.

٥٦- واتفق المشاركون على أنه لا ينبغي أن يُسمح لهذه النكسة بأن تحرِف جولة الدوحة برمّتها عن مسارها أو بأن تُضعِف النظام التجاري المتعدد الأطراف. واعتُبر أنه ليس هناك من بديل أفضل من وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل على نحو أكثر عدالة وإنصافاً وتنظيماً وفعالية ويخدم الصالح العام لجميع البلدان في شتى أنحاء العالم. فلا يمكن لأي اتفاق ثنائي أو إقليمي أن يعالِج مسألة الإعانات الزراعية وقواعد مكافحة الإغراق أو إجراء التخفيضات التعريفية بنفس القدر من الكفاءة التي يتسم بها عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف. ورأى عدة مشاركين أنه لا يزال من الممكن التوصل في عام ٢٠٠٨ إلى صفقة بشأن طرائق وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، بينما أعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أن ما يتسم بقدر أكبر من الأهمية هو المحتوى الإنمائي وليس تحديد إطار زمني مصطنَع. ودعا العديد من المشاركين أولئك المستفيدين أكبر الاستفادة من النظام إلى إبداء تحلّيهم بالقدوة القوية والالتزام السياسي،

بينما ذهب البعض إلى أن مساهمات جميع الأطراف مطلوبة. ورأى كثيرون أنه من المهم العمل على توفير المزايا الإنمائية الرئيسية – مثل معاملة أقل البلدان نمواً معاملة تقوم على الإعفاء الشامل وغير المشروط من الرسوم الجمركية ومن الخضوع لنظام الحصص، مع تطبيق قواعد منشأ ملائمة – بالإضافة إلى العمل بنشاط على تفعيل مبادرة المعونة ومن أجل التجارة ومبادرة الإطار المتكامل المعزَّز.

٥٧- وتم التسليم بأن النظام التجاري يجب أن يُكيَّف على نحو أفضل مع التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصادات الحقيقية – بما في ذلك بروز مكانة البلدان النامية الناشئة بوصفها "الجنوب الجديد"، من جهة، وتزايُد تباعد البلدان النامية الذي يفضي إلى "تفريق بحكم الأمر الواقع" فيما بين مختلف التجمعات، مثل أقل البلدان نمواً، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وما يسمى "بلدان الفقرة ٨"، والبلدان المعتمِدة على الأفضليات، أو البلدان التي انضمت حديثاً إلى منظمة التجارة العالمية، من جهة ثانية. كما أشير إلى أهمية استمرار التضامن فيما بين بلدان الجنوب في سياق القواسم الإنمائية المشترَكة. وأشير إلى أن قرابة نصف النمو الاقتصادي الذي سيتحقق حتى عام ٢٠١٣ يُتوقَّع أن يتأتّى من البلدان النامية الناشئة، وأن الأمر يستلزم إجراء تعديلات مقابِلة في النظام التجاري. وشدّد عدة مشاركين على أهمية إضفاء طابع العالمية على النظام وتشجيع انضمام البلدان إلى منظمة التجارة العالمية بشروط تتناسب مع مستوى تنميتها. واعتبر المشارِكون أن النظام التجاري يواجه أيضاً تحدي الإدارة الفعالة لجدول أعمال تجاري متنوِّع ومعقّد ومتّسع على الدوام، في حين أن العديد من القضايا ذات الصلة بالتنمية تظل إلى حد بعيد دون معالجة.

٥٨- وأشير إلى أن التعقيدات الناشئة عن تكاثر الاتفاقات الإقليمية والثنائية تُمثِّل مسألة تدعو إلى القلق. واعتُبِر أن من المهم تعزيز الرقابة المتعددة الأطراف وتحسين الشفافية. وبينما أشير إلى المساهمة الإيجابية التي يقدمها التكامل الإقليمي المتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية بالنسبة إلى تحقيق النمو والتنمية، فقد أُعرِب عن قلق من أن بعض الاتفاقات الثنائية والإقليمية يمكن أن تتخطى المفاوضات المتعددة الأطراف. وبالتالي فإن القواعد المتعددة الأطراف الناظمة للاتفاقات التجارية الإقليمية قد تحتاج إلى إصلاح من أجل إدماج أحكام فعالة فيما يتصل بمنح المعاملة الخاصة والمتمايزة. وأُشير إلى أن التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب يتيحان الآن فرصاً هائلة ينبغي الحفاظ عليها ودعمها. ولوحظ أن آليات التعاون الإقليمي في مجالات التكنولوجيا، والقدرة الإنتاجية، والبنية التحتية، وتيسير التجارة، تؤدي أيضاً دوراً هاماً.

٥٩- وشدَّد المشارِكون على أن الأونكتاد يظل يمثِّل دعامة هامة من دعائم التجارة العالمية وإدارة التنمية العالمية، كما يمثِّل أداة لبناء توافق في الآراء تُشجِّع زيادة فعالية التضامن والشراكة العالمية من أجل التنمية. كما نوّه المشارِكون بما قدمه الأونكتاد للبلدان النامية من دعم فكري ومعنوي وتنفيذي. واعتبروا أنه ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان في بناء قدراتها التجارية والإنتاجية، بما في ذلك عن طريق مبادرة المعونة من أجل التجارة، بغية مساعدتها في المضي قُدُماً على درب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك هدف الحد من الفقر. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصِل أداء رسالته المتمثلة في تشجيع الحوار الحكومي الدولي المتعلق بالسياسات العامة والذي يركِّز على إيجاد حلول عملية. وأخيراً، ينبغي للأونكتاد أن يقدِّم الدعم للأعضاء في ما يبذلونه من جهود للحفاظ على تعدُّدية الأطراف، بما في ذلك عن طريق إعادة تنشيط المفاوضات في إطار جولة الدوحة، وتيسير المشاركة المُجدية للبلدان النامية في النظام التجاري الدولي، بما في ذلك عن طريق برامج بناء القدرات.

زاي – استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة: السياسات المالية والاستثمار المنتِج فيما يتصل بالتجارة والتنمية

٦٠- كانت المناقشة الموضوعية التي تناولت البند ٧ من جدول الأعمال تستند إلى *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٨* (وبخاصة فصوله من ٤ إلى ٧)، ولكنها تركزت أيضاً على التطورات المأساوية التي تحدث حالياً في الأسواق المالية، وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد فُسّر القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بكفالة شركات مالية كبيرة من أجل تهدئة الأسواق المالية على أنه إشارة بأن للدولة دوراً هاماً تقوم به ليس في تحقيق الاستقرار فحسب وإنما في مراقبة وتنظيم القطاع المالي.

٦١- وسلّطت المناقشة الضوء على حقيقة أن البلدان النامية كمجموعة كانت، منذ عام ٢٠٠٠، مصدرة صافية لرؤوس الأموال. وكانت الزيادة في تصدير رؤوس الأموال، التي جاءت في مقابل التحسن الكبير في موازين الحسابات الجارية، تعزى إلى سببين رئيسيين هما: (أ) ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وهو ما عاد بالفائدة على الاقتصادات المصدرة لهذه السلع؛ و(ب) وإعادة توجيه سياسات الاقتصاد الكلي في العديد من الاقتصادات الناشئة للحفاظ على أسعار صرف قادرة على المنافسة وتجنب المبالغة في تقييم أسعار صرف العملة بالقيمة الحقيقية. وأُفيد أن إعادة توجيه سياسات الاقتصاد الكلي لم تكن نتيجة مخطط كبير، بل كانت إلى حد كبير نتيجة أزمات مالية عصفت بالكثير من البلدان النامية خلال العقد الماضي.

٦٢- وشددت المناقشة أيضاً على أن البلدان المصدرة الصافية لرؤوس الأموال كانت هي أيضاً البلدان التي حققت أعلى المعدلات في مجالي الاستثمار والنمو. وقد فُهم أن هذا الوضع منافٍ لنظريات الاقتصاد التقليدية التي ترى أن رأس المال ينبغي أن يتدفق من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، حيث تدر هذه التدفقات هوامش أعلى من العائدات، وأن البلدان الفقيرة كانت تتوقف على رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل الاستثمارات الكبرى.

٦٣- ولوحظ أيضاً، خلافاً للنظرية الاقتصادية التقليدية، أن زيادة الادخار، لا سيما من جانب الأسر المعيشية، ليس شرطاً مسبقاً لزيادة الاستثمار؛ وأنه يمكن تمويل الزيادة في الاستثمار من تراكم الفوائد وكذلك من الائتمان الذي يتولّد من النظام المصرفي، وهو ما يؤدي لاحقاً إلى زيادة في المدخرات الإجمالية.

٦٤- وسُلط الضوء على أن أسواق الأسهم المالية في معظم البلدان النامية تمثل حصة صغيرة جداً من تمويل الاستثمارات، نظراً لأن فرص الإصدار كانت محدودة، لا سيما بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والجديدة. وقد شكّل ضعف القطاع المصرفي في العديد من البلدان النامية مصدر قلق كبير بالنسبة إلى عدة وفود.

٦٥- وقد أُشير أيضاً إلى أن الإصلاحات التي أدخلت على القطاع المالي قلّما أوفت بوعودها، كما أنها لم تسهم في تحقيق أوجه تحسن دائمة في تمويل الاستثمارات. فقد ظلت أسعار الإقراض مرتفعة والائتمان المصرفي يُمنح في المقام الأول إلى القطاع العام والاستهلاك الخاص. ولاحظت وفود أن الائتمان الممنوح إلى قطاع الإنتاج كثيراً ما يتركز بشكل كبير على حفنة من الشركات الكبرى، وأن تمويل الاستثمارات في القطاع الزراعي كان ضعيفاً للغاية. واعتبر العديد من الوفود أن ثمة دوراً تقوم به الحكومات والبنوك المركزية في توجيه الائتمان للاستثمار في القطاع الخاص، عن طريق أدوات من قبيل المصارف الإنمائية، والملكية الحكومية للمصارف التجارية، والضمانات الائتمانية الحكومية.

٦٦- ومما اعتبر مشكلة كبرى أخرى افتقار الجزء الأكبر من الاقتصاد في العديد من البلدان النامية إلى فرص الوصول إلى الخدمات المصرفية. وذُكر أن مؤسسات التمويل الصغير قامت بدور هام في بعض البلدان، ولكنها لم تكن بديلاً عن قطاع مصرفي تجاري حقيقي، لأنها عادة ما كانت تقدم الائتمان بكميات صغيرة نسبياً، وبأسعار فائدة مرتفعة نسبياً، ولفترات قصيرة نسبياً. واعتُبر من المهم أيضاً ربط نظم التمويل غير الرسمية بنظم التمويل الرسمية.

٦٧- ورغم أن بلدانا نامية كثيرة شهدت تحسناً في وضعها الخارجي، شددت الوفود على أن البلدان لا تزال في معظمها معتمدة على الموارد الخارجية، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر بل المساعدة الإنمائية الرسمية على وجه الخصوص. وبينما كانت الزيادة الكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ ٢٠٠٢ محل ترحيب عموماً، جرت الإشارة إلى أن معظم المانحين ليسوا في طريق الوفاء بتعهداتهم بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة الحاصلة في المساعدة الإنمائية الرسمية راجعة في قسط كبير منها إلى التخفيف من وطأة الديون، وهو ما اعتُرف بكونه لا يشكل زيادة كاملة على نحو ما نص عليه توافق آراء مونتيري. ولوحظ أيضاً أن بلداناً نامية عديدة قد تطلب زيادة التخفيف من الديون.

٦٨- وأحاطت الوفود علماً أيضاً بوجود تحولين في مجال المعونة. فبقياس المعونة الإنمائية في منحاها على أساس أنها حصة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، تكون بذلك قد انخفضت بالنسبة إلى المعونة المتصلة بحالات الطوارئ، وانخفضت حصة المعونة الاقتصادية بالنسبة إلى المعونة الاجتماعية. وبينما عُدّت المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاعات الاجتماعية مهمة من أجل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، جرى التشديد على ضرورة تدفق المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المشاريع المتصلة بالهياكل الأساسية والإنتاج في المجال الاقتصادي. وعُدّ ذلك ضرورياً حتى تكون معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي أعلى وأطول أمداً، وهو ما يشكل شرطاً أساسياً لإيجاد المزيد من فرص العمل المنتج، وللحد من الفقر بشكل مستدام.

٦٩- وبالإضافة إلى أهداف التنمية الاجتماعية والبشرية، رأت بلدان نامية عديدة في التغير الاقتصادي الهيكلي وإيجاد فرص العمل هدفين رئيسيين. واقترحت الوفود قياس فعالية المعونة بمدى مساهمة المعونة في تحقيق تلك الأهداف وأشارت بتوسيع مقاييس فعالية المعونة وفقاً لذلك.

٧٠- وسُلط الضوء على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال يتطلب زيادة التدفقات السنوية من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدول الفقيرة بما يتراوح بين ٥٠ و٦٠ مليار دولار على الأقل فوق مستوياتها الحالية. وتدعو الحاجة إلى موارد إضافية لتمويل الاستثمار اللازم في الهياكل الأساسية والإنتاج. وجرت الإشارة إلى أن الدعم الوطني والدولي لتيسير تحويلات العمال قد يعزز تمويل الاستثمار أيضاً.

٧١- وجرت الإشارة أيضاً إلى أن الأزمة المالية الحالية ستؤدي لا محالة إلى تحول نموذجي في النظرية والسياسة الاقتصاديتين. فقد سلطت الأزمة الضوء على المخاطر الكامنة المرتبطة بتحرير الأسواق المالية وعدم تنظيمها، وأبرزت الحاجة إلى تعزيز دور الدولة في الإشراف على الأنشطة المالية وتنظيمها. وينبغي للحكومات أن تكون أكثر نشاطاً، بحيث تتدخل قبل أن تصبح عمليات إنقاذ الشركات المالية أمراً لازماً. غير أن عمليات الإنقاذ هذه لا ينبغي لها أن تكون مجانية إن هي أصبحت حتمية لتجنب ضرر أكبر بالاقتصاد ككل: إذ سيتعين تنظيم المؤسسات المالية التي أُنقذت من الإفلاس تنظيماً أدق لتلافي تكرر الأزمات المالية.

٧٢- ولوحظ أن خطر التضخم الناتج عن الزيادات الحاصلة في أسعار السلع الأساسية ربما بولغ في تقدير حجمه، بينما لم يقدر خطر السياسات النقدية المتشددة حق قدره، لا سيما وأن أسعاراً عديدة للسلع الأساسية قد بدأت في الانخفاض. وفي ذلك السياق، شددت المناقشة على أن السياسات النقدية المتشددة ليست تدبيراً ملائماً لكبح ضغط التضخم الناجم من جانب العرض - وإن كانت هذه السياسات قد تشكل عاملاً فعالاً في الحد من ضغط التضخم الناجم من جانب الطلب المفرط.

٧٣- ولمنع المضاربة المالية المزعزِعة للاستقرار، واستمرار عدم تطابق أسعار الصرف واختلال الاقتصادي العالمي بشكل لا يُطاق، رأت عدة وفود ضرورة العمل على الصعيد الدولي لتعزيز الإشراف على الأسواق المالية وتنظيمها. لذلك ارتئي من المستصوب وضع إطار لإجراء تعديلات على أسعار الصرف في الوقت المناسب وبشكل منظم وإحداث آلية فعالة لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي. ذلك أن تجنب الكساد سيقتضي من اقتصادات الفائض زيادة الطلب المحلي للتعويض عن تدني الطلب لدى الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى ضرورة منع التنافس في تخفيض قيمة أسعار الصرف استجابة لتدني قيمة الدولار.

٧٤- وأثنت عدة وفود على أمانة الأونكتاد لما اتسم به *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٨* من جودة عالية ووجاهة في الموضوع. وسُلم بأن التقرير قدم مساهمات مهمة في المؤتمر الاستعراضي المقبل بشأن تمويل التنمية، وكذا في النقاش المتواصل بشأن فعالية المعونة. وبناء عليه، شجعت الوفود الأمانة على تقديم المزيد من المساهمات في كلتا العمليتين. وسُلم بأن *تقرير التجارة والتنمية* طالما سلط الضوء - بل توقع - المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية غير المنظمة. ورحبت الوفود بما يقدمه الأونكتاد من تحليل دقيق وبعيد النظر للمسائل النقدية والمالية، وطلبت إلى الأمانة أن تعزز في ذلك المجال عملها الذي له تأثير مباشر وهام في التجارة والتنمية على الصعيد الدولي.

حاء - الاستثمار من أجل التنمية: الشركات عبر الوطنية، والهياكل الأساسية، والتنمية

٧٥- قالت وفود إن اختيار موضوع *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨* - وهو "الشركات عبر الوطنية والتحدي الذي تمثله الهياكل الأساسية" ملائم في توقيته بشكل خاص، بما أن توافر هياكل أساسية عالية الجودة ضروري للتنمية ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٦- وأشير إلى أنه بعد هبوط شهدته الاتجاهات العالمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي في عام ٢٠٠٠، ارتفعت هذه الاتجاهات بشكل حاد في السنوات الأخيرة، وبلغت ذروة لم يسبق لها مثيل قدرها ١ ٨٣٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. ويتضح هذا الاتجاه الصاعد في جميع أنحاء العالم تقريباً، ويظهر أرقاماً قياسية للتدفقات الداخلة وزيادة كبيرة في التدفقات الخارجة فيما يتعلق بالبلدان النامية. ومع ذلك، أعربت وفود عن قلقها فيما يتعلق بالآثار الضارة للأزمة المالية الراهنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والآثار الضارة للبطء في تنمية الهياكل الأساسية. وذكر أنه على الرغم من أن أحدث البيانات المتاحة تشير إلى حدوث هبوط في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٨، فمن المتوقع أن تظل تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية ثابتة. ورأى بعض المندوبين أن الاتجاهات العالمية الراهنة تسلط الضوء على ضعف البلدان النامية وأهمية "الدولة المحفزة"، في جذب الاستثمار في الهياكل الأساسية وتوسيع نطاق التنمية على حد سواء. وناقش متكلمون مسألة الزيادة المستمرة في الشركات عبر الوطنية للجنوب، بما ذلك في سياق التعاون

بين بلدان الجنوب، في صناعات الهياكل الأساسية مثل الاتصالات والموانئ. ومن الاتجاهات العالمية الأخرى التي تمت مناقشتها ظهور صناديق الثروة السيادية مؤخراً كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر. وذكر أنه على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمثل سوى جزء صغير من مجموع أصول هذه الصناديق، فإنها تملك إمكانات ضخمة.

٧٧- وأكد مندوبون على أهمية الهياكل الأساسية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر، واعترفوا بالفجوة الكبيرة بين الاحتياجات من الهياكل الأساسية ورؤوس الأموال والقدرات المتاحة في البلدان النامية. وذكر أن مشاريع الهياكل الأساسية هي عادةً مشاريع عالية المخاطر وكثيفة رأس المال بدرجة كبيرة، ويستغرق تكوينها فترة طويلة. وتفتقر البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في كثير من الأحيان إلى القدرة على تعبئة رأس المال الكافي للمشاريع الرئيسية كما أن مواردها المالية محدودة. وذكر أن من المهم "استقطاب" الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية لكن عدداً كبيراً من أقل البلدان نمواً يعاني من التهميش فيما يتعلق بمشاركة الشركات عبر الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يمنع ضعف المؤسسات في البلدان النامية الحكومات من استخدام الأموال المتاحة أو من تنفيذ المشاريع القائمة. وأشير إلى وجود حاجة ملحة ليس فقط إلى زيادة الاستثمار بل أيضاً إلى تدعيم المهارات الإدارية والتنظيمية العامة. وفي هذا السياق، يكون للاستثمار العام والخاص على حد سواء دور يؤديه، طالما تم هذا الاستثمار في بيئة ملائمة وطالما استطاعت الحكومات الاستفادة من مشاركة القطاع الخاص.

٧٨- وتم التشديد على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الشركات عبر الوطنية في تنمية الهياكل الأساسية في البلدان النامية. فهي لا تكمل مصادر التمويل الأخرى فحسب لكنها تجلب معها أيضاً تكنولوجيا مادية وغير مادية جديدة وخبرة فنية في تصميم الهياكل الأساسية وإدارتها. وأشير إلى ضرورة إجراء مزيد من البحوث بشأن كيفية الاستفادة من تكنولوجيا الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الهياكل الأساسية ومن درايتها الفنية لتحسين تأثيرها في البلدان النامية.

٧٩- وأشير إلى أن أضخم تحسينات تحدث في الهياكل الأساسية للبلدان النامية نتيجة لمشاركة الشركات عبر الوطنية وأكثرها شيوعاً هي تلك التي يشهدها قطاعا الاتصالات والنقل. أما في صناعات مثل الكهرباء والمياه، البالغة الأهمية للأفراد والأسر المعيشية، فتتفاوت التجارب. وأشار متكلمون إلى أهمية خلق تكافل لتحقيق اتفاق في المصالح بين الشركات عبر الوطنية، والقطاع الخاص ككل، والجهات المانحة والأولويات الإنمائية للحكومات، وبخاصة في ضوء الحاجة إلى التوفيق بين الربحية والاحتياجات الاجتماعية. وأشير إلى أن هذه المشكلة ملحة بصورة خاصة في أقل البلدان نمواً واقترحت بعض الوفود إقامة علاقة تآزرية أشد بين المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٨٠- واتفق المندوبون على أن تواصل الحكومات القيام بدور رئيسي في الاستثمار في الهياكل الأساسية ولاحظوا أن زيادة العائدات دفعت بعض الحكومات إلى زيادة إنفاقها عليها. وأشار متكلمون أيضاً إلى أن على الحكومات عدداً من الأدوار الرئيسية التي ينبغي القيام بها، بما في ذلك أدوارها في الإدارة والتنظيم والضمان. وباستطاعة الحكومات تعبئة الشركات عبر الوطنية وزيادة فوائد أنشطتها إلى أقصى حد عن طريق الإدارة الفعالة لصناعة الهياكل الأساسية، بما في ذلك عن طريق رسم الخطط والاستراتيجيات الفعالة لتنمية الهياكل الأساسية ووضع سياسة عامة وإطار قانوني ملائمين. وأشار مندوبون إلى ضرورة تحسين قدرات الموظفين الحكوميين بصورة مستمرة بتوفير التدريب لهم وتطوير مهاراتهم. ولوحظ أنه ينبغي للحكومات إنشاء وتطوير أطر مؤسسية وتنظيمية قوية وشفافة وقابلة للمساءلة، بما في ذلك عن طريق إنشاء هيئات تنظيمية قوية تمكن الاستثمارات من تحقيق أهداف إنمائية محددة. وينبغي لها أيضاً استحداث إجراءات كفؤة وشفافة لتقديم العطاءات. ولتحقيق ذلك، يمكنها الاعتماد على خبرة البلدان النامية الأخرى.

وأكدت وفود الحاجة إلى ضمان جعل تنمية الهياكل الأساسية "موجهة إلى الناس" ولذا شجعت على زيادة إشراك المجتمع المدني والأوساط العلمية في هذا المجال.

٨١- وبما أنه باستطاعة الشركات عبر الوطنية أن تلعب دوراً مفيداً في إقامة وصون الهياكل الأساسية، رئي أنه ينبغي بذل الجهود لزيادة إشراكها في عمليات التخطيط للتنمية، بما في ذلك عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وناقش متكلمون مزايا عدة نماذج مختلفة للاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية العامة، واتفقوا على أن تحسين الإدارة شرط أساسي لنجاح هذه الشراكات. وأشارت عدة وفود إلى أن زيادة إشراك المجتمع المدني بصورة عامة سيكفل نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الأجل الطويل. وأشير إلى أنه في إطار مختلف الترتيبات المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، يستطيع القطاع العام العمل مع القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، بطرق شتى تشمل توفير الائتمان وبرامج الإقراض وتقاسم مخاطر الاستثمار ومخاطر التشغيل، دون أن يعرض نفسه لمخاطر الالتزامات العرضية.

٨٢- ونظر المندوبون في دور الشركات عبر الوطنية في قطاع الهياكل الأساسية وفي الاقتصاد المضيف بصورة عامة من منظور عمليتي التنمية والتكامل على المستوى الإقليمي، وأبدوا ملاحظات بشأن أهمية الهياكل الأساسية الإقليمية بالنسبة إلى التجارة. وأشاروا إلى أن صناعة الهياكل الأساسية والشركات عبر الوطنية المشاركة فيها يمكن أن تساعد في تعزيز عمليات التكامل الإقليمي بإقامة اقتصاد إقليمي متكامل وحفز التجارة والاستثمار داخل الإقليم وفيما بين الأقاليم. وأشير في الوقت ذاته إلى أن المخططات الإقليمية وعمليات التكامل الإقليمية يمكن أن تفيد في تعبئة الشركات عبر الوطنية وأن تستفيد من مشاركتها. وأشير إلى أن عدداً كبيراً من البلدان والمناطق نفذت مشاريع إقليمية مشتركة للاستثمار في الهياكل الأساسية تتعلق بالموانئ والمطارات والطرق السريعة. وذكر أن هذه المشاريع توفر إمكانية لمشاركة القطاع الخاص على نحو مجزٍ للجميع في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، لوحظ أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص نادرة في الإطار الإقليمي. وفي هذا الصدد طلب بعض المندوبين من الأونكتاد أن يقدم آراءه بشأن المشاريع الإقليمية المشتركة للاستثمار في الهياكل الأساسية.

٨٣- وطلبت الوفود من الأمانة مواصلة بحوثها بشأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية. وشجعت الأمانة بصورة خاصة على إجراء المزيد من البحوث المقارنة بشأن الشركات عبر الوطنية للجنوب وبحث إمكانيات تعميق التعاون بين بلدان الجنوب. وتم التشديد على ضرورة خلق بيئة مساعدة على الاستثمار، وبخاصة فيما يتعلق بالأطر المؤسسية والتنظيمية الملائمة.

طاء - إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

٨٤- أكدت الوفود أهمية وملاءمة الولايات الممنوحة للأونكتاد في قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء والفقرة ١١ من اتفاق أكرا، وأثنت على الأمانة لإسهامها في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ورحبت الوفود بمشاركة الأمين العام للأونكتاد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في بالي في عام ٢٠٠٧ والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي المعقود في روما في عام ٢٠٠٨.

٨٥- ورأى عدد كبير من الوفود أن الوثيقة المعنونة "التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وإسهام الأونكتاد فيها" (TD/B/55/7) يمكن أن تشكل أساساً للعملية التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. وسلط الضوء على إسهام الأونكتاد في المؤتمرات الرئيسية المعقودة في المجالات التالية: النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ والأزمة الغذائية وأزمة الطاقة، والاستثمار وتنمية المشاريع؛ وتمويل الديون؛ واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية؛ والعلم والتكنولوجيا؛ وقضايا التنمية التي تهم بصورة خاصة أقل البلدان نمواً. وأشير إلى ضرورة العمل على تجنب الازدواج في عمل وكالات الأمم المتحدة.

٨٦- وأعربت بعض الوفود عن قلقها لعدم وفاء المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة بالتزام هذه البلدان بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتمويل التنمية. ورئي أن هذا النقص قد يعوق جهود البلدان النامية من أجل بلوغ أهدافها المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وأن من المتوقع أن تشتد ندرة الموارد في ظل الأزمة المالية الراهنة.

ياء - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

٨٧- أشارت الوفود إلى ضرورة الاستمرار في العمل من أجل توحيد الصناديق الاستئمانية ضمن مجموعات، مع خفض العدد الإجمالي للصناديق الاستئمانية المواضيعية. وينبغي للجنة استعراض المشاريع أن تقوم بدور مركزي في تلك العملية. ووُجِّه نداء من أجل التواصل بشكل استباقي أكثر بين الأمانة، والمستفيدين والمانحين من أجل إحراز تقدم في عملية جمع الصناديق. ودُعي المانحون إلى تقديم مساهمات على سنوات متعددة لفائدة الصناديق الاستئمانية المواضيعية المُنشأة مؤخراً.

٨٨- وطُلِب إلى الأمانة أن تُدرج في جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين للفرقة العاملة بنداً بشأن التفاعل بين الأمانة والجهات المستفيدة والجهات المانحة المحتمَلة فيما يتعلق بالتعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد وفقاً للفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرا.

٨٩- وساد إحساس بأن ثمة مجالاً لتحسين تخصيص الموارد، مع مراعاة عدم خفض حصة إجمالي النفقات المخصصة لأقل البلدان نمواً ولأفريقيا.

٩٠- وحُث الأونكتاد على مواصلة مشاركته النشطة في العمليات المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بعملية توحيد الأداء وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة وعلى القيام بدور رائد داخل مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. وشُجِّعت الأمانة على تعزيز جهودها فيما يتعلق بدمج القضايا الاقتصادية والمتصلة بالتجارة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وما يشابهها من خطط وطنية للمساعدة الإنمائية. ودُعِيت الأمانة إلى استكشاف إمكانيات زيادة العدد الإجمالي للدورات التدريبية المتعلقة بالقضايا الرئيسية لجدول الأعمال الاقتصادي الدولي (بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك) وغير ذلك من الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات، بما في ذلك شبكة المعهد الالكتروني وبرنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية. ووُجِّه نداء إلى الأونكتاد لكي

يولي اهتماماً خاصاً في أنشطة تعاونه التقني إلى تقديم الدعم في مجالات تنويع السلع الأساسية، والتمويل، والقدرة على المنافسة. وينبغي تقديم الدعم أيضاً إلى البلدان النامية المصدِّرة للنفط في مفاوضاتها مع الشركات الدولية.

٩١- وشجع بعض المتكلمين الدول الأعضاء على أن تُضمِّن وفودها مسؤولين من الميدان في البلدان المستفيدة من أجل المشاركة في دورات الفرقة العاملة وتقديم تقييم، من وجهة نظرهم، لما تُحدثه أنشطة التعاون التقني للأونكتاد من أثر في بلدانهم.

كاف - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٩٢- أعرب جميع المتكلِّمين عن تقديرهم للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، وأيّدت أغلبيتهم التقييم الوارد في التقرير (TD/B/55/2) للتطورات الاقتصادية الحديثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولاحظ المندوبون المؤشرات المثيرة للقلق التي تدل على حدوث تراجع اقتصادي عميق وطويل الأمد في تلك الأراضي. وقد أعربوا عن جزعهم إزاء دورة ما يسمى "نكوص التنمية" وتقويض منجزاتها، وتدمير البنية التحتية والقدرة الإنتاجية الفلسطينية، والافتقار إلى الأمن الغذائي، وتزايُد تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، وظهور آليات يُعزِّز بعضها بعضاً وتفضي إلى منع انتعاش الاقتصاد الفلسطيني. وأشار العديد من المتكلمين إلى أن الحالة السائدة هي نتيجة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك سياسة الإغلاق والقيود المفروضة على حركة التنقل في الضفة الغربية وغزة، وإنشاء حاجز الفصل. وأعرب متكلمون عن جزعهم إزاء الحالة المؤلمة الناشئة عن عزل غزة، حيث انهار عدد من المنشآت الصناعية العاملة، وحيث يعيش ثلثا السكان في حالة فقر مطلق، بينما أصبح ثلث قوة العمل في حالة بطالة.

٩٣- وقال أحد المندوبين إن التقرير لم يُشِر إلى أن السبب الجذري للأوضاع الاقتصادية الشاذة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو الاحتلال الإسرائيلي الذي يحرم القطاع الخاص الفلسطيني من حرية الإبداع والابتكار ويهدِّد بقاءه ذاته. ورأى عدد من المتكلمين أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق في ظل الاحتلال.

٩٤- واعتبر عدة مندوبين أن العيش في فقر وعزلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما يعني البقاء في سجن مفتوح، ورأوا أن الاستراتيجية الاقتصادية التي أفضت إلى نشوء هذه الحالة تشكِّل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي. ووُجِّه النظر إلى فتوى محكمة العدل الدولية التي خلصت فيها المحكمة إلى أن بناء حاجز الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل انتهاكاً خطيراً لعدد من الالتزامات الدولية لإسرائيل.

٩٥- وتساءل أحد المندوبين عن الكيفية التي يمكن بها للتقرير أن يسهم في الأونكتاد الثاني عشر، لا سيما أنه يركّز على أفريقيا، وعما إذا كان نقاش لنصف يوم فقط حول القضية الفلسطينية سيسهم فعلاً في تلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا أو للشعب الفلسطيني. فبدلاً من تقديم مشورة بنّاءة أو توفير أموال أو حلول خلاّقة من أجل إعادة تنشيط برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، يعمد المتكلمون إلى استخدام لغة تحريضية من أجل "اختطاف" مجلس التجارة والتنمية ودفعه نحو الخوض في نقاش سياسي ضيِّق، في حين أن التقرير المعروض على المجلس يُغفِل حتى الاعتراف بالحالة الأمنية الصعبة التي تواجهها إسرائيل.

٩٦- وقد اتفق معظم المندوبين على أن تصحيح التشوُّهات الاقتصادية ذات الصلة بالاحتلال، وإعادة بناء القدرة الإنتاجية، وزيادة الدعم المقدَّم من المانحين، هي أمور ضرورية ولكنها لن تكون كافية لوضع الاقتصاد الفلسطيني على

المسار الذي يُفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ودعا أحد المندوبين إلى إعادة النظر في الإطار الحالي للسياسة العامة - بروتوكول باريس - من أجل إتاحة توسيع حيِّز السياسات المتاح كخطوة في اتجاه إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وغير مقطّعة الأوصال وقابلة للحياة. فالسياسة الاقتصادية تظل بلا جدوى حتى في الأمد القصير ما لم يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وحقه في أن يقرر بحرية خياراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٩٧- ورأى معظم المندوبين أن تمكين السلطة الفلسطينية عن طريق توسيع حيِّز السياسات المتاح لها وتزويدها بأدوات السياسات المالية والنقدية والتجارية وتلك المتصلة بأسعار الصرف هو أمر أساسي لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني ووضعه على المسار الذي يُفضي إلى النمو المستدام. فبدون توفُّر هذه الأدوات، لن يكون بوسع المعونة الأجنبية والتعاون الدولي وحدهما تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين.

٩٨- وقد كانت هناك آراء متضاربة حول ما إذا كان من شأن استحداث عملة وطنية فلسطينية أن يُيَسِّر عملية رسم السياسات الاقتصادية. وأعرب البعض عن اعتقادهم بأن وضع السلطة الفلسطينية المالي الضعيف جداً لا يدعم سك عملة وطنية أو أن سك هذه العملة لن يكون أمراً معقولاً في سياق الترتيبات الجمركية القائمة مع إسرائيل والتي يستفيد الاقتصاد الفلسطيني في إطارها من ارتفاع قيمة الشاقل الإسرائيلي الجديد. وأشير إلى أن من شأن توسيع حيِّز السياسات المتاح، مقترناً بالاستقرار السياسي، أن يُعجِّل بوتيرة النمو ويحدّ من البطالة، وأن جميع خيارات السياسة، بما في ذلك سك عملة وطنية في نهاية المطاف، ينبغي أن يُنظَر فيها عندما يكون الوقت مناسباً والظروف مواتية.

٩٩- ودعا العديد من المندوبين إلى زيادة المعونة الأجنبية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، دون فرض أي شروط، وإلى توفير هذه المعونة على نحو يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر، لتمكين السلطة الفلسطينية من الاضطلاع بدور أكبر في تخصيص المعونة. فلولا المعونة الأجنبية، لكانت الأزمة أشد وقعاً. وأعرب بعض المندوبين عن اعتقادهم بأن سياسة الإغلاق وتدمير القاعدة الإنتاجية الفلسطينية قد أفضيا إلى إضعاف كفاءة المعونة الأجنبية. ووجَّه عدد من المندوبين النظر إلى الجهود الدولية الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني، بما فيها الجهود الرامية إلى تدعيم المؤسسات الفلسطينية، وعقد المؤتمرات الدولية، والتركيز على مبادرات لبناء القدرات محدَّدة الأهداف ومحورها الإنسان، فضلاً عن الجهود الرامية إلى زيادة الصادرات الفلسطينية.

١٠٠- وأشاد العديد من المندوبين بالأونكتاد لما تحقِّقه عملياته في مجال التعاون التقني من إنجازات في ظل أوضاع ميدانية بالغة الصعوبة، ولما اضطلع به من عمل لتحديث الجمارك الفلسطينية في إطار برنامج "أسيكودا" (النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية)، ولانخراطه في العمل مع القطاع الخاص الذي أفضى إلى إنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني. ومع ذلك، فقد أعرب مندوبون عن قلقهم إزاء نقص الموارد الخارجة عن الميزانية الذي أدى إلى ترك عدد من الأنشطة الهامة للأمانة دون تمويل. ودعا المندوبون إلى تدعيم برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من خلال توفير ما يكفي من الموارد وما يتصل بذلك من الأنشطة التنفيذية، على النحو المطلوب في الفقرة ٤٤ من اتفاق أكرا.

١٠١- وشدّد معظم المندوبين على الحاجة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين. ولاحظ أحد المندوبين أن العنف لم يؤدِّ قط إلى حل أي مشاكل وأن الاستقرار في الشرق الأوسط هو أمر حيوي للسلم العالمي. وتم التشديد على أنه يجب على جميع الأطراف أن تعمل بهمّةٍ من أجل إنشاء دولة فلسطينية على النحو المتوخى من قِبَل المجتمع الدولي.

لام – جلسة استماع مع المجتمع المدني

١– الأزمة الغذائية العالمية: معالجة فشل بنيوي في استراتيجية التنمية

١٠٢– أقر المشاركون بأن الأزمة الغذائية تشكل حالة طوارئ إنسانية تهدد بجعل الأهداف الإنمائية أبعد منالاً واتفقوا على ضرورة التوصل إلى حلول مستدامة في الأجل الطويل. وذُكر أن الأزمة الغذائية تفاقمت مؤخراً بسبب الزيادات في أسعار السلع الأساسية وأن الاضطرابات العالمية الحالية أدت إلى المضاربة على السلع الأساسية الغذائية. وفي الوقت ذاته، أدى الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط إلى زيادات في تكاليف إنتاج السلع الأساسية وإلى الإسراع في استخدام الطاقات البديلة التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية. غير أن بعض المشاركين رأوا أن الأزمة الغذائية تعكس فشل النهوج الإنمائية وأن أوضح مثال على ذلك هو انخفاض الإنتاجية الزراعية في معظم أنحاء أفريقيا عما كانت عليه منذ ٥٠ عاماً. وحدد المشاركون أسباباً أخرى للأزمة مثل التحرير المفرط للأسواق، وانعدام فرص وصول صغار المزراعين إلى الأسواق العالمية، والتشوهات الناجمة عن الإعانات المقدمة في البلدان المتقدمة. وذُكر أيضاً أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الزراعة ومستوى الاستثمار في الطاقات الإنتاجية في البلدان النامية منخفضان للغاية. وفضلاً عن ذلك، أدت بعض خيارات السياسات العامة إلى حالة تنتج في ظلها بعض البلدان النامية ما لا تستهلكه وتستهلك ما لا تنتجه. وأشير إلى أن تغير المناخ، بتأثيره الهيكلي على البلدان النامية، سبب آخر من أسباب الأزمة.

١٠٣– وذُكر أن حل الأزمة الغذائية سيتطلب شراكة واسعة النطاق واستجابة منسقة. وفي هذا الصدد، قدمت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة مجموعة شاملة من التوصيات في تقريرها الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٨ والمعنون "إطار شامل للعمل"، وهي التوصيات التي ينبغي تنفيذها. وطلب المشاركون من الجهات المانحة تمويل برامج التنمية الزراعية. أما على المستوى الوطني، فقد رئي أن تنمية الطاقات الإنتاجية في الزراعة أمر حيوي لضمان الأمن الغذائي في الأجل الطويل، من أجل تلافي الاعتماد على الواردات الغذائية. ورئي أنه ينبغي منح الأولوية للسياسات المحلية وللإنتاج المحلي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل إعادة بناء قطاعها الزراعي. وينبغي أن تولي السياسات العامة مزيداً من الاهتمام لتنمية الإنتاج الصغير الحجم مقارنة بقطاع الصناعات الزراعية. وشملت الاقتراحات الأخرى المطروحة لتحقيق التنمية المستدامة للقطاع الزراعي تشجيع البحث ونشر التكنولوجيا والمعرفة – بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والدورات التدريبية وزيادة التعاون بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات. وتسليماً بدور المرأة في عملية التنمية، دعا بعض المشاركين إلى منحها مزيداً من الفرص للمساهمة في إعادة بناء القطاع الزراعي.

١٠٤– وطلب عدة متحدثين من الأونكتاد، بوصفه مؤسسة داعمة للبلدان النامية في المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية، أن يقدم المشورة في مجال السياسات العامة مع التركيز على بناء القدرات الإنتاجية وزيادة الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك عن طريق برامج المعونة من أجل التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، ذُكر أنه ينبغي توثيق التعاون بين الأونكتاد ومنظمات المجتمع المدني في معالجة الأزمة الغذائية. وطلب المشاركون من الأونكتاد أن يشجع تخفيض الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة لضمان تحقيق منافسة عالمية عادلة.

٢- الأزمة المالية العالمية وآثارها على التنمية المستدامة

١٠٥- أكد عدة مشاركين أن الأزمة المالية الراهنة هي أعنف أزمة شهدتها العقود الثلاثة الماضية، وأن انعكاساتها على الميدان المالي والاقتصاد الحقيقي هي انعكاسات عالمية بفعل الترابط. وهذه الانعكاسات لها تأثير كبير على الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، بما أن وظيفة الميدان المالي هي تمويل الاستثمار وبما أن البطء الاقتصادي يؤثر على الدخول والعمالة. وفضلاً عن ذلك، فإن خزانة الدولة تتحمل في بعض الحالات الخسائر التي تتسبب فيها الشركات المالية المملوكة للقطاع الخاص.

١٠٦- ورئي أن العوامل الرئيسية المسببة للأزمة تتمثل في المضاربة ونقص القواعد التنظيمية وهو الأمر الذي تسمح به مبادئ اقتصاد السوق الحر. ورئي أن القواعد التنظيمية يمكن أن تساعد في الحد من التأثير الاجتماعي للأزمة المالية بضمانها للمعايير الأخلاقية والإنسانية. وساهمت بعض وكالات التصنيف أيضاً في حدوث الأزمة، مثلما حدث عند إفلاس مؤسسة مالية كبرى كانت مرتبتها جيدة نسبياً. واقترح عدد كبير من المشاركين استجابة متعددة الأطراف للأزمة، تشمل إنشاء هيئة عالمية لتنظيم الأسواق المالية بصورة عامة وأنشطة الصناديق التحوطية بصورة خاصة. أما على المستوى الوطني، فهناك حاجة لأن تتخذ الحكومات الخطوات اللازمة لتجنب المخاطر الناجمة عن طابع المضاربة الذي تتسم به السوق المالية. فالرقابة التنظيمية على تلك السوق ضرورية لتجنب حدوث عمليات تدخل متحيزة لصالح شركات معينة.

١٠٧- وذُكر أن الأونكتاد قد أثبت بُعد نظر وموضوعية في توقعاته المتعلقة بالأزمات الأخيرة. ودعا المشاركون إلى ترجمة الاستراتيجيات التي يدعو إليها *تقرير التجارة والتنمية*، وملخصات السياسات وغيرها من منشورات الأونكتاد إلى حلول عملية وإلى إدماجها في السياسات الدولية والإقليمية والوطنية. وشُجِّعَ المجتمع المدني على تقديم آرائه بشأن عمل الأونكتاد وتحديد المجالات التي ينبغي أن يشارك فيها الأونكتاد. واقترح أن يجري الأونكتاد تحليلاً لوكالات التصنيف وأن يقيم دورها في التطورات التي شهدتها الأسواق المالية. وطلب عدة مشاركين من الأونكتاد دعم المبادرات الرامية إلى تطبيق الإدارة المالية السليمة على المستوى العالمي. وطلب بعض المشاركين من الأونكتاد القيام بدور فعال في عقد مؤتمر دولي لاستعراض البنيان المالي والنقدي وهياكل الإدارة الاقتصادية العالمية. ورئي أن هذا المؤتمر سيسمح للأونكتاد بتقييم آثار الأزمات المالية على البلدان النامية واقتراح استراتيجيات لتخفيفها.

ميم - تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الحادية والأربعين (جنيف، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)

١٠٨- جرت الإشارة إلى أن مجلس التجارة والتنمية عادةً ما يحيط علماً بتقارير دورات الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بدون إجراء مناقشة موضوعية بشأنها. بيد أن بعض الوفود، رأى أن على المجلس أن ينظر بتأنٍّ أكثر في العمل الموضوعي للفريق الاستشاري المشترك. ومن الأسباب التي ذُكِرت ما يلي: (أ) الشعور بأن إصلاح إدارة مركز التجارة الدولية متوقف؛ (ب) وجود انطباع بأن مركز التجارة الدولية يتجاهل العمل المضطلع به على الصعيدين القطري والإقليمي، وأن هناك ازدواجاً في عمل الأونكتاد؛ (ج) الاعتقاد بأن المجلس لا يولي الاهتمام الكافي لعمل مركز التجارة الدولية.

١٠٩- ومن الاقتراحات التي قُدِّمت لمعالجة هذه المشاكل ما يلي: (أ) إدخال تدابير فعالة لإدارة مركز التجارة الدولية؛ (ب) تعزيز الدور التنسيقي للأونكتاد مع مركز التجارة الدولية، بما في ذلك اتخاذ تدابير يقدم الأونكتاد بموجبها مساهمته في مركز التجارة الدولية دون أن يشكل ذلك ازدواجية في عمله، وفقاً لما جاء في الفقرة ١٨٢ من اتفاق أكرا.

١١٠- ولوحظ أيضاً أن مركز التجارة الدولية - وهو من "بنات أفكار" الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية - ليس لديه أي شعبة لأقل البلدان نمواً، بخلاف كلتا المنظمتين الأبوين.

١١١- وأقر ممثلون من مركز التجارة الدولية بتلك الانتقادات - لا سيما بطء العملية الاستشارية - ووعدوا بمعالجتها. وقالوا إنهم ملتزمون بمزيد من الشفافية وأن مركز التجارة الدولية قد بذل قصارى جهوده من أجل تيسير المناقشة بشأن كيفية تحسين المشاورات؛ وقالوا بضرورة إيجاد سبيل لإضفاء طابع رسمي على المشاورات غير الرسمية التي بدأت فعلاً بين مركز التجارة الدولية والدول الأعضاء. وبعد إقرارهم بعدم وجود أي شعبة مخصصة لأقل البلدان نمواً في مركز التجارة الدولية، ذكروا أن في نيتهم إنفاق ٥٠ في المائة من موارد المنظمة على أقل البلدان نمواً، وأن عدة وحدات شاملة لعدة قطاعات تعمل حالياً بشأن قضايا أقل البلدان نمواً. ووعدوا بإدراج التعليقات التي أُبديت في مجلس التجارة والتنمية في التقرير المقبل للفريق الاستشاري المشترك.

نون - تقارير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

١١٢- أبرزت المناقشة التي جرت بشأن تقرير الفرقة العاملة عن أعمال دورتها الخمسين توصية الفرقة العاملة بشأن النظر في الإطار الاستراتيجي المقترَح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ على أنه تنقيح للإطار الاستراتيجي لفترة السنتين الحالية (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، حتى يتسنى تنفيذ نتائج مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر بأقل قدر من التأخر. بيد أنه لوحظ أن شعبة تخطيط البرامج والميزانية وأمين لجنة البرنامج والتنسيق أبلغا الأونكتاد بأن ذلك غير ممكن، ما لم توافق الجمعية العامة على ذلك. بيد أن الأونكتاد سيعمل على تنفيذ نتائج المؤتمر بأقل قدر من التأخر من خلال اعتماد وتنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (TD/B/WP/203/Rev.1). وجرى الثناء على الجهود الجبارة التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة من أجل تعزيز نظم تقييم الأداء على أساس النتائج داخل الأونكتاد، بما في ذلك وضع مؤشرات هادفة داخل قسم الأونكتاد المقترح للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وطُلِب إلى الأمانة أن تحرص على إعطاء الأولوية للعمل المتعلق بالسلع الأساسية.

١١٣- وفي معرض المناقشة المتعلقة بتقرير الفرقة العاملة عن أعمال دورتها الحادية والخمسين، ذُكر أن الدول الأعضاء كانت قد أشارت على الأمانة بتنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على النحو الوارد في خطة العمل للسنوات الأربع، بإدراج خطة العمل أيضاً في برنامج العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

سين – تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ وما لهذه الدورات من تأثير

١١٤- في معرض المناقشة، دعا المندوبون إلى ما يلي: (أ) تقديم دورات سنوية في جميع المناطق، إذ تتناول هذه الدورات بشكل فعال الفجوة الحاصلة في مجال القدرة التجارية في البلدان النامية؛ (ب) تقديم دورات لمن يتخذ القرارات على مستوى أعلى وللبرلمانيين؛ (ج) تحسين التمويل لدعم هذه الدورات الإضافية؛ (د) دعم جهود الأمين العام للأونكتاد في مجال جمع الأموال، لا سيما من الدول ذات الاستطاعة في مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً – المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

ألف – افتتاح الدورة

١١٥- افتتح السيد بتكو دراغانوف (بلغاريا)، رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايته، الدورة الخامسة والخمسين للمجلس في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

باء – انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

١١٦- انتخب المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١٠١٩، السيد دبابريا باتاتشاريا (بنغلاديش) رئيساً للمجلس في دورته الخامسة والخمسين.

١١٧- وفي الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، انتهى المجلس من انتخاب أعضاء مكتبه في دورته الخامسة والخمسين، بانتخاب ١٠ نواب للرئيس والمقرر. وبناء على ذلك، كان تشكيل المكتب المنتخب كما يلي:

الرئيس: السيد دبابريا باتاتشاريا (بنغلاديش)

نواب الرئيس: السيد أركانجو ماريا دو ناسيمنتو (أنغولا)
السيد ألبرتو دومونت (الأرجنتين)
السيد باولو إستيفاليه دي مسكيتا (البرازيل)
السيد توماس هوساك (الجمهورية التشيكية)
السيد كريستوف غيلو (فرنسا)
السيد كوابينا باه – دوودو (غانا)
السيد مسعود خان (باكستان)
السيد فاسيلي نبنزيا (الاتحاد الروسي)
السيد خافيير غاريغس (إسبانيا)
السيد أوتو فان مايرسن (الولايات المتحدة الأمريكية)

المقرر: السيدة أندرياني فالكوناكي – سويتروبولوس (اليونان)

١١٨- ووفقاً للممارسة المتبعة، وافق المجلس على إشراك المنسقين الإقليميين والصين، وكذلك رؤساء لجان الـــدورة، إشراكاً تاماً في أعمال المكتب.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
(البند ١(ب) من جدول الأعمال)

١١٩- أقر المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/55/1 (انظر المرفق الأول).

١٢٠- وانتخب العضوان التاليان للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة، للنظر في البند ٤ من جـــدول الأعمـــال، المعنون "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً":

الرئيس: السيد جان فيدر (لكسمبرغ)
نائب الرئيس - المقرر: السيد رافي باتاراي (نيبال)

١٢١- وانتخب العضوان التاليان للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة، للنظر في البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير التجارة والأداء التصديري في أفريقيا":

الرئيس: السيد كوابينا باه - دوودو (غانا)
نائب الرئيس - المقرر: السيد جوانس إيكابراسيتيا تاندجونج (إندونيسيا)

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
(البند ١(ج) من جدول الأعمال)

١٢٢- في الجلسة العامة ١٠٢٩ (الختامية) المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اعتمد المجلس تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة الخامسة والخمسين، (TD/B/55/L.3) وبذلك يكون قد قبل وثائق تفويضهم.

هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للمجلس
(البند ١(د) من جدول الأعمال)

١٢٣- في الجلسة نفسها، قرر المجلس إحالة هذا البند إلى المشاورات التي يجريها رئيس المجلس. وهكذا سيقدَّم جدول الأعمال المؤقت من أجل الموافقة عليه في دورة تنفيذية تُعقد في وقت مناسب.

واو - تعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠٠٩
البند ١٤(أ) من جدول الأعمال)

١٢٤- قام المجلس، في جلسته العامة ١٠٢٧، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠٠٩ كما يلي: السيد دبابريا باتاتشاريا (رئيس المجلس، بنغلاديش)؛ والسيد سرغاي ألينيك (بيلاروس)؛ والسيد جورجي أفرامشيف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)؛ والسيد جان - باتيست ماتاي (فرنسا)؛ والسيد دينيش

باتاراي (نيبال)؛ والسيد يحيى الوهيبي (عمان)؛ والسيد ماريو ماتس (شيلي)؛ والسيد بيرون لاريوس (السلفادور)؛ والسيد أليخندرو أرتوسيو رودريغز (أوروغواي)؛ والسيد بيير باروساسيكو (بوروندي)؛ والسيد مالوم بامانغا عباس (تشاد)؛ والسيد غي راجيميسون راكوتوماهارو (مدغشقر)؛ والسيد داريوس كوريك (سويسرا)؛ والسيد أوتو فان مايرسن (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وممثل عن المجموعة باء (يُعلن عن اسمه في تاريخ لاحق).

زاي – تسمية الهيئات حكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ١٤(ب) من جدول الأعمال)

١٢٥- لا توجد أمام المجلس أية طلبات جديدة لكي ينظر فيها خلال هذه الدورة. وترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/7 قائمة المنظمات الحكومية الدولية الحائزة على مركز لدى الأونكتاد، والبالغ عددها حالياً ١١٢ منظمة.

حاء – تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ١٤(ج) من جدول الأعمال)

١٢٦- في الجلسة العامة الختامية، قرر المجلس اعتماد المنتدى العالمي لشبكات المجتمع المدني وإدراجها في الفئة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية. وترد معلومات عن هذه المنظمة في الوثيقة TD/B/55/R.1.

طاء – استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١٤(د) من جدول الأعمال)

١٢٧- في الجلسة نفسها، وافق المجلس على الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٨ والجدول الزمني المؤقت للاجتماعات لعام ٢٠٠٩، رهناً بما يجري من تعديلات بعد التشاور مع الأمانة. وتقرّر أن يصدر الجدول الزمني الرسمي بوصفه الوثيقة TD/B/INF.213.

ياء – عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٩

(البند ١٤(هـ) من جدول الأعمال)

١٢٨- في الجلسة نفسها، وافق المجلس على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٩، كما يلي: الاتحاد الروسي؛ وألبانيا؛ وإندونيسيا؛ وإيران (جمهورية – الإسلامية)؛ وبيرو؛ وبيلاروس؛ وجيبوتي؛ والسلفادور؛ والسويد؛ وسويسرا؛ والصين؛ وفرنسا؛ والفلبين؛ وفنلندا؛ والكونغو؛ والمغرب؛ والمكسيك؛ والولايات المتحدة الأمريكية؛ واليابان.

كاف – استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

(البند ١٤(و) من جدول الأعمال)

١٢٩- ترد القوائم الخاصة بالعضوية في الوثيقة TD/B/INF.211. ولم ترد أية طلبات جديدة.

لام – الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
(البند ١٤(ز) من جدول الأعمال)

١٣٠- في الجلسة نفسها، أُبلغ المجلس بأنه لا توجد آثار مالية إضافية ناجمة عن أعمال دورته الخامسة والخمسين.

ميم – اعتماد التقرير
(البند ١٦ من جدول الأعمال)

١٣١- في الجلسة العامة الختامية، اعتمد المجلس مشروع التقرير عن دورته الخامسة والخمسين (TD/B/55/L.1 وTD/B/55/L.2 وAdd.1-9؛ وTD/B/55/SC.I/L.1 وTD/B/55/SC.II/L.1). وأذن المجلس للمقرر بأن يكّمل التقرير النهائي حسبما يكون مناسباً مراعياً قي ذلك مداولات المجلس في جلسته العامة الختامية، وأن يعد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

١- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للمجلس

٢- الجزء الرفيع المستوى: التجارة والقدرات الإنتاجية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

٣- الترابط: تعبئة الموارد من أجل التنمية – أسعار السلع الأساسية، والقدرة الإنتاجية، والعرض والتوزيع

٤- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً:

(أ) *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٨* : الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياساتية الحديثة

(ب) القطاعات ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً: القدرة التنافسية التصديرية – قضايا وأولويات السياسة العامة

٥- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير التجارة والأداء التصديري في أفريقيا

٦- تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي

٧- استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة: السياسات المالية والاستثمار المنتِج فيما يتصل بالتجارة والتنمية

٨- الاستثمار من أجل التنمية: الشركات عبر الوطنية، والهياكل الأساسية، والتنمية

٩- إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي:

- إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وفي استعراض التقدم المحرز في هذا التنفيذ، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة، وبصفة خاصة الأعمال التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية من أجل استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

١٠- أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (تقرير الفرقة العاملة عن دورتها الحادية والخمسين)

(ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١١- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الثانية عشرة للمؤتمر والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى، أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

- جلسة الاستماع التي ستُعقد مع المجتمع المدني

١٢- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الحادي والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (نيويورك، ١٦ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨)

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الحادية والأربعين (جنيف، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)

١٣- المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

- تقارير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

١٤- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠٠٩

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٩

(و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٥- مسائل أخرى

١٦- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور[٣]

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
سنغافورة
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
تشاد
توغو
جامايكا
الجبل الأسود
الجزائر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهوريـــة مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
جيبوتي
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سلوفينيا
لبنان

---

(٣) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/55/INF.1.

السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
صربيا
الصين
العراق
عمان
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنـــزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فنلندا
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لكسمبرغ
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
النرويج
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

٢- وحضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وليست أعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
الرأس الأخضر
الكرسي الرسولي
قيرغيزستان
النيجر

٣- وحضر الدورة المراقب التالي:

فلسطين

٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
الاتحاد الأفريقي
وكالة المعلومات والتعاون للتجارة الدولية
الجماعة الأوروبية
جامعة الدول العربية
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
مركز الجنوب

٥- وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية
الأمم المتحدة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٦- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات التالية ذات الصلة ممثلة في الدورة:

صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

مؤسسة المعونة في العمل
مركز التبادل والتعاون لأمريكا اللاتينية
لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور
المؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية
مهندسو العالم
معهد السياسة الزراعية والتجارية
غرفة التجارة الدولية
الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والحرة
منظمة أوكابروس الدولية
شبكة العالم الثالث
منظمة القرية السويسرية غير الحكومية
الاتحاد النسائي العالمي من أجل السلم والحرية

الفئة الخاصة

الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية

المنظمات المعتمدة لدى الأونكتاد الثاني عشر

المنظمة الأفريقية لمزارعي الكاكاو والبن
مؤسسة الحكيم
تحالف المرأة العربية
منظمة قوس قزح (Arc-en-ciel)
رابطة نساء كوت ديفوار
منظمة المساعدة الريفية في بنن
مركز التجارة الدولية من أجل التنمية
مركز التجارة والتنمية
منظمة المعونة المسيحية، المملكة المتحدة
المجموعة النسائية لحماية الطفل والبيئة
اللجنة الأفريقية لمروجي الرعاية الصحية وحقوق الإنسان
وحدة التنسيق بين المنظمات الأفريقية لحقوق الإنسان
جمعية وحدة وثقة المستهلكين
المؤسسة الخيرية للتضامن والرفاه الاجتماعي
معهد دراسات الاقتصاد الاجتماعي
الاتحاد الدولي للجامعيات
منظمة Jonction
جمعية تسبيحة مريم العذراء للبيئة
الإدارة الأفريقية للتنمية والتعاون
شبكة نساء رواندا
التعاضد من أجل التنمية والشراكة الدولية
الجمعية التونسية للأمهات
رابطة حماية المستهلكين في أوغندا
الجبهة الدولية للشباب المتحد
رابطة المنظمات المسيحية للعمل الطوعي العالمي
الشراكة الشبابية من أجل السلام والتنمية.

- - - - -